الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالبين:
بوضياف الهادي
عوينة وليد

تحت عنوان:

أثر مخاطر القروض على أداء البنوك التجارية الجزائرية

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" في ولاية المسيلة للفترة (2012-2021)-

لجنة المناقشة:

د.زيد أيمن	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. نذير ياسين	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د.شوبار إلياس	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2024/2023

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى نور البيت، إلى العظيمة في عطائها، إلى نور الحياة وبهجتها، إلى التي أعطتنا من روحها لتبقى أرواحنا

*****أمي*****

إلى خير الآباء، إلى من كان عظيما في عطائه، إلى نور الحياة وبهجتها، إلى الذي ضحى من أجلنا بالغالي والنفيس

*****أبي*****

إلى أخواتي وإخوتي حفظهم الله

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى زوجتي وأولادي... حفظهم الله

كل من رافقني في مسيرتي الدراسية

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الثمرة

الطالب: بوضياف الهادي

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى نبع الخير والعطاء إلى من كانت نور الدنيا ومصباح طريقي ..... إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها أمي الحنونة أطال في عمرها وحفظها لنا ذخرا في هذه الدنيا

إلى

من زرع فينا الأمان وأضاء طريقنا إلى الأمام إلى من كان لي سندا وتاجا لرأسي أبي الغالي أطال الله في عمره وأدام عليه صحته وعافيته

إلى

من نلت منهم التشجيع وتمنوا لي النجاح وتقاسموا معي متاعب الحياة أخوتي وأخواتي البنات حفظهم الله

إلى

كل الأقارب والأهل

كل من رافقني في مسيرتي الدراسية

إلى كل أصدقائي

إلى كل من حفظهم لساني ونسيهم قلمي

إلى كل هؤلاء اهدي هذه الثمرة

الطالب: عوينة وليد

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا لإنهاء هذا العمل،

ونتوجه بخالص الشكل والامتنان للدكتور الفاضل "نذير ياسين"

على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى جميع التوجيهات

والنصائح المقدمة من طرفه طيلة فترة إعداد المذكرة.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إتمام هذا

العمل ولو بكلمة طيبة وبالأخص الأستاذة بلفيطح ريمة.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتنا أعضاء لجنة

المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل وتحملهم عناء

قراءتها وتقييمها.

فهرس المحتويات

الفهرس	
العنوان	**الصفحة**
إهداء	**I-II**
شكر وعرفان	**III**
الفهرس	**V**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**VIII**
الملخص	**IX**
مقدمة	**أ**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة –مخاطر القروض والأداء البنكي والعلاقة بينهما–	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: ماهية القروض البنكية ومخاطرها	**09**
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية	**09**
المطلب الثاني: مفهوم المخاطر الائتمانية	**15**
المطلب الثالث: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية	**17**
المبحث الثاني: ماهية الأداء البنكي	**20**
المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي	**20**
المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي البنكي	**23**
المطلب الثالث: مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي البنكي	**26**
المبحث الثالث: العلاقة بين مخاطر القروض وأداء البنوك التجارية	**31**
المطلب الأول: أثر مخاطر القروض على أداء البنوك التجارية	**31**
المطلب الثاني: أثر مخاطر القروض على الأداء المالي للبنوك التجارية	**32**
المطلب الثالث: تأثير إدارة مخاطر القروض على أداء البنوك التجارية	**34**
خلاصة الفصل الأول	**35**
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر مخاطر القروض على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة	
تمهيد	**37**
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"	**38**
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"	**38**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"	**39**
المطلب الثالث: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"	**43**
المبحث الثاني: قراءة في مؤشر مخاطر القروض ومؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة	**45**
المطلب الأول: قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة	**46**
المطلب الثاني: العناصر المكونة لمؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة	**47**
المطلب الثالث: تطور متغيرات الدراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة	**49**
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	**52**
المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة	**52**
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى	**54**
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية	**56**
خلاصة الفصل الثاني	**58**
الخاتمة	**60**
قائمة المراجع	**63**
الملاحق	**68**

قائمة الجداول		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
1-1	درجات التصنيف وفق نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS	**30**
1-2	عمال وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة	**39**
2-2	تطور القروض الممنوحة والقروض غير المسددة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)	**46**
3-2	تطور العناصر المكونة لمؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)	**47**
4-2	تطور متغيرات الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" ب بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)	**49**
5-2	التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة	**50**
6-2	تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر مخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)	**54**
7-2	تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)	**54**
8-2	تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر مخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)	**56**
9-2	تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)	**56**

قائمة الأشكال		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
1-1	نموذج العائد على حقوق الملكية	**29**
1-2	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" المؤسسة الأم	**40**
2-2	الهيكل التنظيمي لوكالة (904) بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة	**42**
3-2	هيكل المكلفين بالقروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"	**43**
4-2	تطور القروض الممنوحة والقروض غير المسددة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)	**46**
5-2	تطور مؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)	**48**
6-2	تطور متغيرات الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)	**50**

ملخص:

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مخاطر القروض على أداء البنوك التجارية بالتركيز على الأداء المالي، وبدراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بوكالاته الستة (06) بولاية المسيلة للفترة (2012-2021). استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط وفق طريقة المربعات الصغرى لقياس أثر مخاطر القروض على الأداء المالي المتمثل في مؤشرات (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول)، توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لمخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021).

الكلمات المفتاحية: مخاطر القروض، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة.

Abstract:

The study aimed to test the impact of credit risks on the performance of commercial banks by focusing on financial performance, and through an applied study on the Bank of Agriculture and Rural Development "BADR" with its six (06) agencies in the state of M'Sila for the period (2012-2021). The study used a simple linear regression model according to the least squares method to measure the impact of credit risks on the financial performance represented by indicators (return on equity, return on assets). The study found a negative impact of credit risks on the return on equity and return on assets of the Bank of Agriculture and Development Rural -BADR- in the state of M'sila for the period (2012-2021).

Key-words: Credit risk, return on equity, return on assets, Bank of Agriculture and Rural Development "BADR" in M'sila.

مقدمة

1-تمهيد:

تعتبر عملية منح القروض المصدر الأساسي لدخل المؤسسات البنكية، بحيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيراداتها مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، وبدونه يفقد البنك وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد.

إن إقدام البنك على منح القروض للعملاء يتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية لمختلف أنواعها وذلك حتى يتفادى كل أنواع المخاطر والتي من أهمها مخاطر القروض (الائتمان) وما ينجر عنها من خسائر مادية أو عينية.

حيث تعتبر هذه المخاطر الائتمانية إحدى أهم المخاطر التي من شأنها عرقلة البنوك التجارية عن القيام بمهامها وتحقيق أهدافها والذي قد ينعكس سلبا على أداءها بصفة عامة، وأداءها المالي بصفة خاصة الذي يعكس الوضعية المالية الحقيقية لهذه المؤسسات المالية. وعليه تسعى البنوك التجارية إلى البحث المستمر عن طرق استثمار أموالها بكفاءة وفعالية لتساهم في تحقيق الربحية في ظل مستوى معين من المخاطر.

2-إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو الآتي:

ما مدى تأثير مخاطر القروض على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR**– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)؟**

وينبثق عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير مخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)؟

- ما مدى تأثير مخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)؟

3-فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر لمخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021).

- يوجد أثر لمخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021).

4-أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- إبراز مختلف المفاهيم النظرية المتعلق بمخاطر القروض البنكية وإدارتها والأداء المالي في البنوك التجارية.

- التعرف على أثر مخاطر القروض (الائتمان) على الأداء البنكي بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة للبنوك التجارية بناءً على نتائج الدراسات السابقة.

- تحديد ما إذا كان هناك أثر لمخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021).

- تحديد ما إذا كان هناك أثر لمخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – **BADR**– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021).

5-أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من مدى أهمية البنوك ودورها الكبير في التقدم الاقتصادي للدول، وتكمن أهميتها كذلك في أنها تناولت موضوعا أساسيا في البنوك التجارية، فمخاطر القروض من أهم المخاطر التي تواجه البنوك في أعمالها وذلك بتجميد جزء هام من أموال البنك لعدم قدرة العملاء المقترضين على تسديد أقساطها وفوائدها في أجال استحقاقها، مما ينعكس على أداءها بصفة عامة وأداءها المالي بصفة خاصة، وعليه فمخاطر القروض هي الوسيلة التي يتم الاعتماد عليها في البنوك التجارية لتحديد حجم الخسائر التي يمكن أن تتحملها.

6-حدود الدراسة:

ضبطت الدراسة وفقا للحدود التالية:

6-1-الحدود الموضوعية: حددت الدراسة باختبار أثر مخاطر القروض على الأداء المالي للبنوك التجارية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– بالمسيلة)، حيث أن البيانات المتوفرة من البنك محل الدراسة اقتصرت على الجانب المالي فقط للأداء، وللوكالات الستة (06) للبنك مجتمعة.

6-2-الحدود المكانية والزمانية: طبقت الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)، حيث تم الحصول على البيانات من وكالة المسيلة 904.

7-أسباب اختيار موضوع الدراسة

تم اختيار هذا الموضوع استنادا إلى عدة اعتبارات أهما ما يلي:

- الرغبة في توسيع المعرفة في هذا المجال.

– الأهمية البالغة لهذا الموضوع، إذ من خلاله يمكن تحسين أداء البنوك التجارية.

– الرغبة الشخصية في معالجة هذا النوع من المواضيع، وكونه يندرج أيضا ضمن إطار العمل الخاص بنا.

– الرغبة في معرفة كيفية مواجهة البنوك التجارية لمخاطر القروض.

– الاهتمام الكبير بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال والذي يخدم الاقتصاد وخاصة الجهاز البنكي.

8-الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية والتي اهتمت بموضوع دراستنا، منها:

– **دراسة (بن شنة فاطمة، 2017)**، بعنوان: **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية،** هدفت الدراسة إلى رصد محددات مخاطر الائتمان والعوامل المفسرة لمشكل القروض المتعثرة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة (2005-2014) ودراسة تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على تقييم ربحية البنوك عينة باستخدام نماذج البانل. قد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض هي: حجم البنك ونسبة عدم الكفاءة ومعدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة، وأن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر نسبة كفاية رأس المال هي: معدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة، وأن كل من نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال تمثلان أهم مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية التي تؤثر وتساهم في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية، بالإضافة إلى أن اختلاف طبيعة الملكية في البنوك التجارية الجزائرية تعتبر كمحدد ومفسر لمشكلة القروض المتعثرة والمسببة لمخاطر الائتمان، كما تؤدي دورا مهما في تفسير ربحية وأداء البنوك.

– **دراسة (الاء زياد ابداح، 2020)**، بعنوان: **أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية،** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بأبعاده (التسهيلات الائتمانية غير العاملة، إجمالي التسهيلات الائتمانية، مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية إجمالي التسهيلات الائتمانية) على الأداء المالي بأبعاده (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم) في البنوك التجارية الأردنية. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (13) بنكاً، وتم استبعاد البنوك الإسلامية الأردنية بسبب طبيعة عملها وعدم انسجام بياناتها مع طبيعة بيانات

البنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

- **دراسة (ABDELAZIZ SALAH EDDIN.2020)** ، بعنوان: **The Use of CAMELS Model to Evaluate Banks**، هدفت الدراسة إلى تحديد إمكانية استخدام نموذج**CAMELS** في تقييم أداء البنوك التجارية، وطبقت على عينة متكونة من أربعة (04) على مستوى ولاية المسيلة (بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك السلام، بنك البركة) من خلال تحليل قوائمها المالية للفترة (2012-2017) لقياس أدائها باستخدام النسب المالية التي يشملها نموذج **CAMELS**. توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام نماذج قياسية في قياس الأداء تعطي مخرجات توضح للمحلل المالي الأداء الحالي للبنك، حيث تعتمد جميع البنوك على استراتيجية لتنويع محفظتها من الودائع لتجنب مخاطر السيولة، في حين تذبذبت قيم صافي الربح بعد الضرائب في البنوك بشكل مستمر طوال فترة الدراسة بين الاستقرار والارتفاع والانخفاض في قيمتها، كما أن البنوك عينة الدراسة نجحت في تجاوز المعيار المحدد لنسبة كفاية رأس المال، وأن هناك تباينا في نتائج مخرجات باقي معايير نموذج **CAMELS** لجميع البنوك محل الدراسة.

- **دراسة (Azam Abdelhakeem et al. 2021)**، بعنوان: **The Impact Of Credit Risk Management On The Financial Performance Of Banking Sector In Sudan**، هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للقطاع البنكي السوداني، حيث تم استخدام القوائم المالية لكل البنوك للفترة 2006-2015، باستخدام طريقة الانحدار. بالنسبة لمؤشر الأداء تم استخدام العائد على حقوق الملكية، وبالنسبة لمؤشرات إدارة مخاطر الائتمان تم استخدام القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال، وقد توصلت الدراسة أن ربحية البنوك السودانية تتأثر بشكل كبير بإدارة مخاطر الائتمان وتشير الأدلة إلى أن نسبة كبيرة من الربحية في البنوك تتأثر بالتغير في نسبة كفاية رأس المال والقروض غير المقدمة، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للبنوك ونسبة كفاية رأس المال، لكن الارتباط ليس معنويا علاوة على ذلك فإن الارتباط بين الأداء المالي للبنوك والقروض المتعثرة كبير ولكنه ليس سلبي.

- **دراسة (يوسف خروبي، فؤاد صديقي، 2021)**، بعنوان: **القرض المتعثر وأثره على أداء البنوك التجارية**، هدفت الدراسة إلى اختبار أثر القروض المتعثرة على أداء البنوك التجارية، من خلال مؤشرات (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، معدل الهامش الربح، معدل الرفع المالي) باستخدام الانحدار الخطي البسيط للفترة 2017-2019 حالة البنك الخارجي الجزائري -وكالة تقرت-. توصلت

الدراسة إلى عدم وجود تأثير بين القروض المتعثرة ومؤشرات الأداء، من خلال معاملي الارتباط والتحديد وكذا اختبار النموذج، حيث نجد توافق في اتجاه التغيير لكل من القروض المتعثرة ومؤشرات الأداء خلال فترة الدراسة.

- **دراسة (حامة عائدة، محافظية نور جيهان، 2022)**، بعنوان: **أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنوك التجارية**، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني خلال الفترة 2011-2020، ولقد تم الاعتماد على القوائم المالية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين معدل العائد على الأصول كمتغير تابع والمتغيرات المفسرة للمخاطر الائتمانية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين معدل العائد على الأصول وكل من مخاطر كفاية رأس المال ونسبة المديونية ونسبة الملكية، وعلاقة معنوية سلبية بين معدل العائد على الأصول وكل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، في حين أظهرت النتائج أنه لا توجد أي علاقة معنوية بين معدل العائد على الأصول وحجم البنك.

-**دراسة (عثماني شروق، بن الشيخ عائشة، 2022)**، بعنوان: **أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية**، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية، على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (**AGB. BEA. BNA**) خلال الفترة 2011-2022، حيث تم تحليل القوائم المالية للبنوك محل الدراسة بالاعتماد على نموذج بانل. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لمؤشر نسبة كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية وأثر إيجابي لمؤشر نسبة القروض المتعثرة على العائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي لكل من مؤشري نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثر على الرافعة المالية أي الأداء المالي وذلك راجع إلى استراتيجية البنك التي تقوم على عدم المخاطرة.

- **دراسة (عيادي محمد، جبوري محمد، 2023)**، بعنوان: **أثر مخاطر القروض على كفاءة البنوك الجزائرية**، هدفت الدراسة إلى بيان أثر مخاطر القروض على معدل العائد على الأصول كمؤشر لقياس الكفاءة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2021، وذلك بتطبيق نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات البانل بهدف تحديد الأثر من عدمه، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير نسبي لمخاطر القروض على كفاءة البنوك محل الدراسة.

9-المنهج المتبع:

بغية الوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وتحقيق الأهداف من الدراسة، تم الاعتماد على منهجين أساسين هما، المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل بيان مختلف المفاهيم

النظرية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، ومنهج دراسة الحالة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– بولاية المسيلة–الجزائر– من أجل تحديد العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة وتحليل نتائجها، وقد تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية والقياس الكمي المتمثلة في معادلة الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على برنامج **Eviews** الإصدار **09**، والاستعانة أيضا ببرنامج **SPSS** الإصدار 22 للحصول على بعض البيانات لتدعيم الدراسة.

10–هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قمنا بتقسيمها إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة، تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمخاطر القروض والأداء البنكي والعلاقة بينهما حيث قسم إلى ثلاثة مباحث تضمنت ماهية القروض البنكية ومخاطرها، وماهية الأداء البنكي، والعلاقة بين مخاطر القروض وأداء البنوك التجارية، في حين عنون الفصل الثاني بدراسة تطبيقية لأثر مخاطر القروض على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "**BADR**" بولاية المسيلة للفترة (2012–2021)، والذي قسم بدوره أيضا إلى ثلاثة مباحث تضمنت تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "**BADR**"، وقراءة في مؤشر مخاطر القروض ومؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "**BADR**" بولاية المسيلة واختبار فرضيات الدراسة، واختتمت الدراسة بعرض نتائج التي توصلت إليها والاقتراحات والآفاق المستقبلية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة –مخاطر القروض والأداء البنكي والعلاقة بينهما–

تمهيد:

إن التطور الذي شهدته الساحة البنكية في الآونة الأخيرة جعل من المخاطر التي تواجه البنوك التجارية تتنوع والتي من أهمها مخاطر القروض (الائتمانية)، الأمر الذي دفع بالبنوك إلى البحث عن سبل لتغطية هذه المخاطر وإبقائها عند مستوى يمكن البنك من تحمله، بالإضافة إلى تحقيق أقصى عائد عند مستوى مقبول من المخاطر، ما أدى إلى ظهور مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية الذي أصبح يشكل العمود الفقري للثقافة البنكية الحديثة، ذلك بهدف السيطرة على مخاطر الائتمان التي تعترض البنوك على حد سواء، لأن أداء البنوك التجارية بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة أصبح يحدد عن طريق الثنائية "عائد– مخاطر"، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية القروض البنكية ومخاطرها.**
- **المبحث الثاني: ماهية الأداء البنكي.**
- **المبحث الثالث: العلاقة بين مخاطر القروض وأداء البنوك التجارية.**

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية ومخاطرها

تعتبر وظيفة منح القروض للمؤسسات والأفراد من أهم وظائف البنك ومن أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، بحيث تكون مبنية على الثقة بقدرتهم على تسديد الأموال وفوائدها وهي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر ومن خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة للمودعين لديه.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية

خصص هذا المطلب لعرض تعريف القروض البنكي وأنوعها، وبيان أهميتها ومعايير منحها للمؤسسات والأفراد.

الفرع الأول: تعريف القروض البنكية

سنتطرق أولا إلى تعرف القرض لغة، ثم التطرق إلى مجموعة من التعاريف المقدمة من طرف عدة كتاب كل حسب وجهة نظره.

– **القرض لغة:** هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية.

– **القرض اصطلاحا:** أصل كلمة قرض "crédit" جاءت من الكلمة اللاتينية "créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني الذي يعني يعتقد "croire".

كما توجد عدة تعريفات للقرض، فمنها من يعرفه على أنه: "تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويمكن تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات، التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة تعسر العميل، وعدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية".[1]

بينما يعرفه البعض الآخر على أنه: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع، بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها".[2]

ويعرف القرض كذلك بأنه: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما، سواء كان هذا الشخص طبيعيا أو اعتباريا، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، نتيجة لما يتمتع به من سمعة طيبة واحترامه لتعهداته".[3]

---

[1] حسين سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، مكتبة المجمع العربي، الأردن،2010، ص05.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص103.

[3] صلاح إبراهيم شحاتة، **ضوابط منح الائتمان البنكي من منظور قانوني بنكي**، دار النهضة العربية، 2012، ص ص:11-12.

ويعرف أيضا بأنه: "عملية مبادلة قيم حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول مانح الائتمان ويسمى بالدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقترض، وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة، تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة"، وبناءً على هذا التعريف يمكن التمييز بين أربعة عناصر للائتمان:[1]

– **علاقة مديونية:** حيث يفترض وجود دائن هو مانح الائتمان، أو مدين متلقي الائتمان.

– **وجود دين:** وهو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.

– **الأجل أو الفارق الزمني:** وهو الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الائتمان ويميز بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية.

– **المخاطرة:** تتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه عن احتمال عدم دفع الدين.

الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية

تختلف القروض حسب آجالها وتبعا للمقرضين والأغراض التي تستخدم فيها، والضمانات المقدمة وبالتالي يتم تصنيفها مما يسهل على البنك تتبع نشاط القرض وهي كالآتي:

1–حسب الغرض: منها:[2]

–**الائتمان الاستثماري:** هو ذلك النوع من الائتمان الذي تمنحه البنوك لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات والآليات الثقيلة، ويتم سداد القروض الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل، حيث أن الإيرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد مدة زمنية طويلة، وتقوم البنوك الاستثمارية بتجميع المدخرات لأجل تمويل الاستثمارات وإدارتها وتقديم الاستشارات في موضوع الاندماج بين الشركات.

–**الائتمان التجاري:** قد يكون الغرض من حصول الجهة الطالبة على القرض تجاريا، فتستخدم الجهة الطالبة للقرض لتمويل رأس المال العامل كشراء مواد الخام أو دفع رواتب أو سداد التزامات قصيرة الأجل، ويعد هذا النوع من الائتمان قصير الأجل، وذلك لأن جداول السداد المتعلقة به تغطي عادة دورة الأعمال في التجارة وهي دورة قصيرة الأجل نسبيا لا تتعدى عدة شهور، وتستخدم البنوك التجارية الودائع باختلاف أشكالها موردا

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص90.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والبنوك**، ط02، دار الكتب، العراق، 1987، ص130.

أساسيا لمنح الائتمان الذي يكون في الغالب قصير الأجل، حيث تركز البنوك التجارية نشاطها الرئيسي في الائتمان قصير الأجل.

–**الائتمان الاستهلاكي:** يتعلق بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبيعة الاستهلاكية، مثل شراء ثلاجات أو غسالات أو أفران غاز أو أجهزة حاسوب، وتقوم البنوك عادة بتقديم مثل هذا النوع من الائتمان مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على الطلب عليه، كما يمكن للتجار وأصحاب المحلات أن ي قوموا بمنح الائتمان الاستهلاكي من خلال البيع بالتقسيط.

2–حسب الفترة الزمنية: منها:

2–1–قروض قصيرة الأجل: هو القرض الذي يقدم إلى المؤسسات لتمويل نشاط الاستغلال لكي يعطي للدورة الإنتاجية المرونة اللازمة، كما يطلب للمساهمة في سد العجز في الصندوق، أو الرغبة في شراء أو استبدال تجهيزات، ومدته الزمنية أقل من سنة، وهي تمثل الجانب الأكبر من قروض البنوك، وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء، وقد يحدد لها برنامج زمني للتسديد بحيث تحل موارد العملاء الذاتية تدر يجيا محلها، أو تجدد تلك القروض في تواريخ استحقاقها بشكل دوري من عام لآخر، ولهذا النوع من القروض عدة صور نذكر منها:

2–1–1–القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليس موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:[1]

– **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا، التي يواجهها العميل، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح العميل حيث يقطع مبلغ القرض.

– **المكشوف:** هو عبارة قرض بنكي لفائدة العميل الذي يسجل نقضا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب العميل لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.

– **قرض الموسم:** هي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها الغير منتظمة والغير ممتدة على طول دورة الاستغلال، ولكن قبل الإقدام على منح هذا النوع من القروض، فان العميل مطالب بأن يقدم إلى البنك مخطط للتمويل يبين زمنيا

[1] صلاح الدين السيسي، **القطاع البنكي والاقتصاد البنكي**، علام الكتب، القاهرة، مصر، 2003، ص38.

نفقات النشاط وعائداته، وعلى أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض، ويقوم العميل أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط استهلاك موضوع مسبقا.

– **قروض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح للعميل لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

2–1–2–القروض الخاصة: هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين، وأنواع القروض الخاصة تتمثل في:[1]

– **التسبيقات على البضائع:** هي عبارة عن قرض يقدم للعميل لتمويل مخزون معين وحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة، طبيعتها، ومواصفاتها، ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

– **التسبيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية: إعطاء كفالات لصالح مقاولين أو منح قروض فعلية.

– **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للعميل، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، وي حل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.

2–2–قروض متوسطة الأجل: تتراوح بين سنة وخمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، ويحدد لها برنامج للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية والمتوقعة، والتي تظهرها الدراسات الاقتصادية للمشروع.[2]

2–3–قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات لهذا النوع من القروض إلى البنوك لتمويلها نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، بالإضافة لطول مدة الاستثمار وعدم حصولها في الفترة الأولى على الفوائد، حيث تزيد أجالها عن خمس سنوات وتمنح بغرض إقامة المشروعات الجديدة أو تطوير مشروعات قائم".[3]

3–حسب نوع الضمان: منها:[4]

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط05، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص ص:58–66.

[2] صلاح الدين السيسي، **مرجع سابق**، ص39.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص45.

–**الائتمان البنكي المضمون:** تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد خطر عملية الإقراض، فهي تطلب بعد التأكد من سمعة العميل المالية ودارسة مصادر دخله ومركزه المالي، كما تساعد البنك على استرداد حقه عندما يتعثر العميل في موعد الاستحقاق وذلك بالتصرف بالضمان.

–**الائتمان البنكي غير المضمون:** قد يمنح الائتمان إلى بعض المقترضين بدون ضمان ويعرف هذا الائتمان عادة بالائتمان الشخصي أو السحب على المكشوف، كونه مبني على أساس الثقة بين المقترض والبنك، لكن يعتمد في منحه أيضا على قوة ومتانة مركزه المالي وسلامة نتائج أعماله وحسن سمعته ليتم السداد في أقصر مدة ممكنة.

الفرع الثالث: أهمية القروض البنكية

تعتبر القروض الممنوحة ذات أهمية بالغة لدى البنك كونها تمثل المصدر الرئيسي من أجل الحصول على إيراداته، ويكون ذلك من خلال الفوائد والعمولات التي يدفعها المستفيدين من القرض، ولهذا فان البنوك تولي أهمية كبيرة للقروض، وتتمثل هذه الأهمية في ما يلي:

تلعب القروض دورا هاما في تمويل متطلبات الصناعة، الزراعة، التجارة، وتمويل العمليات الآجلة، كذلك تساعد الوسطاء (تجار التجزئة والجملة) في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما نقدا أو لأجل، وباختصار تستخدم القروض في عملية الإنتاج والاستهلاك، وهذا يعني أن البنوك عند تقديمها للقروض فإنها تساهم بذلك في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخائه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية، التي بدورها تساعد على التوسيع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين المعيشة،[1] ومن هذه الأهمية نجد أن الائتمان اعتمد أهم صورة لدعم البنوك التجارية للمشروعات الصغيرة:[2]

– الاهتمام بصياغة شروط الدفع والتحصيل على نحو يتماشى مع ظروف المشروع الصغير.

– افتقار الكثير من المشروعات الصغيرة للقدرة على التسيير السليم لتكاليفها بالإضافة إلى دعم القدرة على توزيع هذه التكاليف .

– ضرورة تطوير الضمان الائتماني المقدم من البنك للمشروع الصغير.

الفرع الرابع: معايير منح القروض

تخضع البنوك التجارية عند ممارسة نشاطها المتمثل في منح القروض إلى جملة من المعايير التي تخولها منح القروض والمتمثلة في: [3]

[1] شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص 113.

[2] لوراتي إبراهيم، **القروض البنكية وإجراءات منحها**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد32، العدد02، ص203.

[3] **المرجع نفسه**، ص 205.

أولا: معايير خاصة بالعميل

تتمثل هذه العوامل في:

– **قدرة العميل:** مدى إمكانية قيامه بسداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، ومن بين القيود في هذا الصدد تلك التي تتعلق بنشاط العميل الذي يمارسه، وكفاءة المديرين وسمعتهم، وأساليب وطرق ممارسة أوجه النشاط المختلفة، ومدى انتظام العميل في سداد القروض التي سبق له الحصول عليها.

– **شخصية العميل:** يقصد بها في هذا الصدد السمات عن رغبته في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المتفق عليها غير المؤكدة، ومن بين مؤشرات الحكم على مدى رغبة العميل في السداد طوال الفترة التي تمضي منذ لحظة استحقاق القرض، والفوائد إلى أن يتم سدادها بالفعل، ويمكن للبنك الحصول على معلومات مفيدة في شان مدى انتظام العميل في سداد ما عليه من مستحقات من واقع سجلاته.

– **رأس المال:** يستعمل مصطلح رأس المال للإشارة إلى نسبة أموال الملكية أو إلى إجمالي الموارد المتاحة، وبالطبع كلما ارتفعت تلك النسبة زادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته من العميل، ويمكن للبنك الحصول على ما يحتاجه من معلومات من واقع الميزانيات العمومية عن عدد السنوات والتي عادة ما يرفقها العميل مع طلب الاقتراض.

– **الرهونات (الضمان):** يقصد بالرهونات الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون بأي نوع من أنواع التصرف، وفي حالة فشله في سداد القرض أو الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته.

– **الظروف المحيطة:** يقصد بها الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل وعلى مقدرته على سداد ما عليه من مستحقات، وبالطبع تتفاوت الأنشطة من حيث مدى تأثرها بالحالة الاقتصادية السائدة، وبالتالي تتفاوت جاذبية طلبات الاقتراض التي تستهدف تمويل تلك الأنشطة".

ثانيا: معايير خاصة بالبنك

تتمثل هذه العوامل في:

– **درجة السيولة:** التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين أساسيين: هما تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلبات القروض والسلفيات لتلبية حاجات المجتمع.

– **نوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية:** ويعمل في إطارها، أي مدى استعداد البنك لمنح قرض معين أو عدم منحه.

– **القدرة التي يملكها البنك:** وخاصة الإطارات البشرية المؤهلة والمدربة، على القيام بوظيفة الائتمان البنكي وأيضا التكنولوجيا المطبقة.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر الائتمانية

تعرف المخاطر على أنها احتمال عدم الحصول على العائد المتوقع، حيث كلما زاد العائد المتوقع كلما صاحبه مخاطرة اعلى، وكلما قل العائد المتوقع كلما قلت درجة مخاطرته،[1] وأي قرض (ائتمان) تمنحه البنوك للمؤسسات والأفراد لابد أن يصاحبه مخاطر، هذا ما سيتم التفصيل به في هذ المطلب.

الفرع الأول: علاقة الائتمان بالمخاطرة

إن كل عملية ائتمان تمثل إيرادات متوقعة في المستقبل وكل ائتمان يتضمن مخاطر عدم استيفاء مستحقاته المالية، سواء بصفة كلية أو بصفة جزئية عند تاريخ الاستحقاق، وإن كل ائتمان مقرون بمستوى من المخاطر، والائتمان والمخاطرة متلازمان في كل مكان وزمان، وتحليل ذلك هو أن الإيرادات باستثناء المعاملات فورية التحصيل (المتوقع حدوثها)، أو على الأقل تحصيل رأس المال الأصلي تحدث في المستقبل، وأحداث المستقبل في علم الغيب، وعملية التنبؤ مهما كانت درجة التأكيد فيها إلا انه يشوبها مستوى معين من عدم التأكد، ومهما توفرت المعلومات اللازمة لعملية التنبؤ تكون غير كافية، مما يعني أن احتمال حدوث تقلبات في العوائد يبقى مطروحا في جميع الحالات، واحتمال تدهور الحالة المالية للعميل وتعثره عن السداد أمر وارد الوقوع، خاصة وأننا نعيش اليوم في ظل عالم سريع التغير، والتقلبات فيه متسارعة بوتيرة كبيرة، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بحركة الأموال، مما يجعل في الغالب احتمال تحقق الأرباح كاحتمال وقوع الخسارة. ونستنتج من التحليل السابق أن وظيفة الائتمان في شتى الأحوال مقرونة بمستوى من المخاطرة، ويمكن القول: "أن المخاطرة هي لب العمل البنكي.[2]

الفرع الثاني: تعريف المخاطر الائتمانية

توجد عدة تعاريف للمخاطر الائتمانية، منها:

من المخاطر الأكثر شيوعا في القطاع البنكي، وأكثرها أهمية مقارنة بالمخاطر الأخرى التي تواجه العمل البنكي، فالمخاطرة الائتمانية هي تلك الخسائر التي تحدث للبنك نتيجة عن عدم قدرة العميل على سداد الائتمان، وتعزى المخاطر الائتمانية إلى عدة عوامل منها داخلية وخارجية كضعف إدارة الائتمان والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية".[3]

---

[1] بوسعدية مسعود، بلفيطح ريمة، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية**، دار المتنبي، المسيلة، الجزائر، 2023، ص26.

[2] بوسعدية مسعود، بلفيطح ريمة، **مرجع سابق**، ص ص: 22–23.

[3] بوسعدية مسعود، بلفيطح ريمة، **مرجع سابق**، ص46.

وتعرف مخاطر الائتمان كذلك بأنها: "العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية فالمخاطر تمثل عدم استطاعة المقرض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض، وتمثل الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكبر خطورة، والمبالغ الغير المسترجعة تؤثر مباشرة على الناتج لذا يجب أن تتابع بحذر مخاطر القروض".[1]

وتعرف المخاطر الائتمانية أيضا على أنها: "احتمال حصول الخسارة بشكل مباشر وأن تجد المؤسسة نفسها غير قادرة على تحصيل مستحقاتها من العملاء أو هي حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة".[2]

ومما سبق يمكن تعريف المخاطر الائتمانية على أنها: "المخاطر التي تواجه البنوك والناتجة عن عدم قدرة العملاء على سداد القروض في تواريخ استحقاقها".

الفرع الثالث: صور المخاطر الائتمانية

تعد المخاطر الائتمانية التي تنشأ بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل والتي تحد من قدرته على السداد، ورغم اهتمام إدارة الائتمان بالمخاطر الائتمانية كحالة فإنها تهتم أيضا بصور هذه المخاطر الائتمانية والتي يمكن تحديدها فيما يلي وفقا لمصادرها:[3]

– **المخاطر المتعلقة بالعميل:** تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل، ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي، وسبب حاجته إلى الائتمان.

– **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

– **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية.

– **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

---

[1] منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، ط04، المكتب العربي، الإسكندرية، مصر، 1999، ص44.

[2] عبد النور فالي، **إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل**، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص07.

[3] بوسعدية مسعود، بلفيطح ريمة، **مرجع سابق**، ص ص:47–48.

– **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك على متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته للتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل وتسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هو عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

– **المخاطر المتصلة بالغير:** وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم، مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالية.

المطلب الثالث: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية

خصص هذا المطلب لعرض تعريف إدارة المخاطر الائتمانية (القروض) وأهميتها وأهدافها، وبيان تقنياتها وطرقها لإدارتها بكفاءة عالية.

الفرع الأول: تعريف ادارة المخاطر الائتمانية

هناك العديد من التعاريف لإدارة المخاطر الائتمانية، منها:

إدارة المخاطر الائتمانية عبارة عن: "نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر، أو لكبحها أو السيطرة عليها وضبطها لتخفيف من آثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها".[1]

وتعرف إدارة المخاطر الائتمانية كذلك بأنها: "مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد". [2]

وتعرف إدارة المخاطر الائتمانية أيضا بأنها: عملية قياس وتقييم المخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها، تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبيعاتها".[3]

ومما سبق تعرف إدارة المخاطر الائتمانية على أنها: "نظام متكامل وشامل يقوم بعملية تقيم وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي تهدد البنوك، حيث يهدف هذا النظام إلى وضع الأساليب والأدوات والطرق للسيطرة أو التحوط والتقليل من هذه المخاطر وضبطها، بأفضل الوسائل وأقل التكاليف.

---

[1] بوسعدية مسعود، بلفيطح ريمة، **مرجع سابق**، ص52.

[2] شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص26.

[3] كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة المخاطر**، دار الرمال، الأكاديميون للنشر، عمان، الأردن، 2018، ص235.

الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر الائتمانية

تبرز أهمية إدارة المخاطر الائتمانية من خلال العناصر الآتية:[1]

– المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة تتم بناءا عليها تحديد خطط وسياسة عمل.

– تقديم المخاطر ولتحوط ضدها بما يؤثر على ربحية البنك.

– العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.

– تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.

– تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.

– عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة المالية.

– القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر الائتمانية

تختلف أهداف إدارة المخاطر من مؤسسة لأخرى، وعليه فان أهداف إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية تتمثل في:[2]

– **استقرار الأرباح أو المكاسب:** تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر إلى أقل مستوى ممكن.

– **تعظيم قيمة البنك:** تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم السوقية للبنك فتعظيم القيمة فهو الهدف النهائي للبنك وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.

– **استمرارية النمو:** عندما يكون النمو هدفا تنظيما هاما تصبح الوقاية من التهديدات أحد أهم أهداف إدارة المخاطر كما تعتمد استراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي للبنك.

الفرع الرابع: تقنيات وطرق إدارة المخاطر الائتمانية

سيتم في هذا العصر عرض أهم التقنيات والطرق التي تستخدمها البنوك التجارية للتحوط والحد من المخاطر الائتمانية وإدارتها بكفاءة وفعالية عالية.

---

[1] ظهير أمينة، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص ص: 16–17.

[2] إبراهيم رياح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصاريف العامة في قطاع غزة**، مذكرة ماستر، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011. ص93.

أولا: تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية

يمكن تصنيف تقنيات إدارة المخاطر البنكية إلى منهجين رئيسين هما: [1]

1–التحكم في المخاطرة: ويقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر وتحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر والمجهودات، من خلال الرقابة والتحكم في حالة تحاشي المخاطر وتقليل التعرض للخسارة الناشئة في نشاط معين.

2–تمويل المخاطر: يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمول المخاطر بالدرجة الأساسية شكلين هما.

– **التحوط:** و من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطاء الأسعار وتتمثل في الاقتراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية للشراء والبيع مثل عقد المنتجات المالية الأربعة.

– **التحويل:** من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى الطرف الآخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي لهذا الشيء.

ثانيا: طرق مواجهة المخاطر الائتمانية

يقصد بطرق مواجهة المخاطر إدارة المخاطر وذلك من خلال التعرف على مصدر الخطر ثم تقدير حجم الخسارة المحتملة في حال وقوع الخطر، ومن ثم اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة هدا الخطر، ومن ثم اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة هذا الخطر، وهناك طرق ووسائل عديدة لمواجهة الخطر يمكن ايجازها فيما يلي:

1–الوقاية والمنع: يطلق البعض على هذه الوسيلة بسياسة تخفيض الضرر، وتقوم هذه الطريقة على أساس منع الخطر كليا إن أمكن أو الحد من الخسائر الناتجة إن وقع هذا الخطر وذلك من خلال استخدام وسائل الوقاية والحد من الخسارة لتقليل عبء الخطأ،[2] وكمثال على ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة لتنظيم حركة المرور يمكن أن يقلل من خطر حوادث الطرق، إقامة السدود تقلل من خطر الفيضانات.

2–التجزئة والتنويع: ويقصد بسياسة أو طريقة التجزئة والتنويع كأسلوب لمواجهة الخطر أن تتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر، وكمثال على ذلك قيام أمين المخزون بتوزيعه في عدة مخازن، قيام صاحب رأس المال بالاستثمار في أكثر من دولة أو إقليم وهو يسمى بالتنويع الدولي أو الإقليمي.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص53.

[2] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص54.

3-تحويل الخطر: بمقتضى هذه الطريقة فانه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف أخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكية الشيء، ويتحقق هذا التحويل بمقتضى عقود الإيجار وعقود النقل وعقود التشييد وعقود التأمين، ويعتبر التأمين من أهم وسائل تحويل الخطر وأكثرها انتشارا إذ تقوم شركات التأمين بتعويض الأفراد والمنشآت المعرضين لخطر معين عن الخسارة المحتملة التي لحقت بهم نتيجة الخطر المؤمن منه وذلك مقابل مبلغ محدد مقدما يسمى قسط التأمين.

4-تحمل الخطر: ويقصد بهذه السياسة قيام صاحب المخاطر (مدير الخطر) بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تحقيق مسبب الخطر في صورة حادث، وتتبع هذه السياسة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توفر القدرة المادية على مواجهة هذه الخسائر أو في حالة عدم وجود السياسات أخرى يمكن لصاحب المخاطر إتباعها. [1]

المبحث الثاني: ماهية الأداء البنكي

يعتبر الأداء مفهوما واسعا يعبر عن أسلوب البنك في استثمار موارده المتاحة، وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافه في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي يتفاعل معها البنك في سعيه لتحقيق كفاءته وفعاليته لتأمين بقاءه، وبتعبير آخر يمثل الأداء النتيجة النهائية التي يهدف البنك للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي يقوم بها البنك.

المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي

تختلف وجهة نظر الباحثين والمفكرين في مفهوم الأداء البنكي، ولهذا سوف نتطرق إلى مفهوم الأداء بصفة عامة ثم الأداء البنكي بصفة خاصة.

الفرع الأول: تعريف الأداء

يعتبر الأداء من أكثر المفاهيم شيوعا واستعمالا في حقل الاقتصاد، وتسيير المؤسسات في جميع مجالاتها باعتباره المرآة التي تعكس الوضعية العامة للمؤسسات من مختلف جوانبها وبيان كفاءتها في استغلال مواردها المتاحة،[2] وعليه هناك العديد من التعاريف التي قدمت للأداء، منها:

يعرف الأداء على أنه: "ذلك النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح المنظومة واستقرارها وقدرتها على التكيف مع البيئة، أو فشلها وانكماشها، وفقا لأسس ومعايير محددة تضعها المنظمة وفقا لمتطلبات نشاطها وعلى ضوء الأهداف طويلة الأجل".[3]

---

[1] شقيري نوري موسى، **مرجع سابق**، ص.

[2] بوسعدية مسعود، **أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023، ص84.

[3] الهادي براي، **بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد02، العدد01، 2014، ص144.

ويعرف الأداء كذلك بأنه: "عن دالة لتمثيل النجاح فتتغير هذه الدالة بتغير المنظمات أو العاملين فيها، والأداء هو نتيجة النجاح بمعنى أن قياس الأداء هو تقدير للنتائج المحصلة".[1]

ومن جهة أخرى يعرف الأداء بأنه: "نتائج المخرجات التي تتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها".[2]

كم يعرف "jean yversaulquin " الأداء بأنه: مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون والتي تمكن من إعطاء حكما قيمنا للأنشطة والنتائج والمنتجات وعلى آثار المؤسسة على البيئة الخارجية".[3]

ومما سبق يمكن تعريف الأداء بأنه: "عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة وفقا لأسس ومعايير محددة مسبقا".

الفرع الثاني: مجالات الأداء

تتنوع وتختلف مجالات الأداء في منظمات الأعمال تبعا لاختلاف أعمالها وطبيعة نشاطها، ووفق لدرجات إداراتها في التركيز على تلك المجالات التي تعتقد أن تحقيق الأهداف من خلالها يمثل أولوية، حيث تسعى المنظمات الناجحة إلى بلورة منطلقات لقياس أدائها للوصول إلى عمل متكامل يعكس مستوى الأداء في المؤسسة بشكل شامل، وتتمثل هذه المجالات في الغالب:[4]

1–مجال الأداء المالي: وهو الميدان المتعلق بالجانب المالي، حيث يعتبر الأداء المالي المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات، حيث أن عدم تحقيق المؤسسات المستوى مقبول من هذا الأداء يعرض وجودها واستمرارها للخطر، ويعتقد "Harrison et John" أن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية في عملية التحليل الداخلي من قبل الإدارة في تحديد مستوى الأداء الكلي للمؤسسة، كما يؤكد الكاتبان على أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أن المؤسسة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض

[1] مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، **مداخلة: تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، يوم 05 نوفمبر 2010، جامعة تلمسان، ص77.

[2] بابكر محمد الجزولي وآخرون، ، **أثر الرقابة المالية على تقويم أداء البنوك التجارية السودانية**، مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية، العدد02، 2016، ص108.

[3] سمية أحمد ميلي، حسين بلعجوز، **محاسبة التسيير ودوروها في قياس وتقييم الأداء بالتطبيق على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعوم التجارية، المجلد10، العدد16، 2016، ص319.

[4] نوي فطيمة الزهراء، **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص ص:75–76.

لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المنظمات والتي تعاني من الأداء المالي الضعيف.

2–مجال الأداء العملياتي: يمثل ميدان الأداء العملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المؤسسة، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يجب الاعتماد على مقاييس ومؤشرات تشغيلية في الأداء كالحصة السوقية، تقديم منتجات جديدة، نوعية المنتوج، الخدمة المقدمة، فاعلية العملية التسويقية الإنتاجية، وغيرها من المقاييس، حيث أن الاعتماد على المؤشرات المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المؤسسة، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس بمقاييس أداء غير مالية تتمحور حول العملاء، العمليات الداخلية، وأنشطة الابداع والتطوير، بحيث يتم تعزيز الأداء المستقبلي للمنظمة.

3–مجال الفاعلية التنظيمية: يمثل ميدان الفاعلية التنظيمية المفهوم الأوسع والأشمل لأداء الأعمال والذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء المالي والعملياتي، ومضمون هذا الميدان التأكيد على القدرة على العمل وتحقيق الأهداف، ويمكن قياسها من خلال معرفة النمو في صافي الربح، وهامش الربح، ومعدل الاستثمار ورضا العاملين، وتوجهات المديرين واستيعاب المؤسسة للتطور والابداع التقني وغيرها من المقاييس.

الفرع الثالث: تعريف الأداء البنكي

توجد عدة تعاريف للأداء البنكي، منها:

يعرف الأداء البنكي على أنه: "النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح البنك واستمراريته وقدرته في التكيف مع البيئة أو فضله وفق أسس ومعايير محددة يقوم بوضعها البنك وفقا لمتطلبات نشاطه في ضوء الأهداف طويلة الأمد".[1]

ويعرف الأداء البنكي كذلك بأنه: "مجموعة الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك ودورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المعرفية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات البنكية التي تحقق الأهداف".[2]

وعرف أيضا على أنه: "دالة لكل الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها البنك والذي يمكن من خلالها تقييم قدرته على استخدام الموارد والقدرات المتاحة وبما يضمن تحقيق أهدافه".[3]

---

[1] أفراح رشيد شندل، **دور الاستثمار القرض وتبني المخاطرة في الأداء البنكي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد02، العدد12، 2022، ص145.

[2] أمينة بن جدو، فؤاد طاوي، **التسويق البنكي كآلية لتحسين أداء البنوك التجارية من وجهة نظر الموظفين**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد07، 2018، ص89.

[3] إكرام الياسري، عواد خالدي، **انعكاس المقدرات الجوهرية على الأداء البنكي في ضوء بطاقة العاملات المتوازنة**، مجلة أهل البنت، العدد16، ص265.

ومما سبق يمكن تعريف الأداء البنكي على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام البنك للموارد المتاحة له بشكل يمكنه من تحقيق أهدافه المسطرة".

الفرع الرابع: عناصر الأداء البنكي

يتكون الأداء البنكي من عنصرين أساسيين:

1-الفعالية: تمثل الفعالية المفهوم الأوسع والأشمل لأداء الأعمال والذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء المالي وغير المالي.[1] أي الفعالية مدى قدرة البنك على تحقيق النشاط المرتقب والوصل إلى النتائج المرجوة.

2-الكفاءة:ارتبطت الكفاءة بالفكر الاقتصادي وبالمشكلة الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، وتعرف الكفاءة بأنها المنظمة البنكية ذات كفاءة تستطيع توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي للتحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى".[2]

3-الإنتاجية: تعرف الإنتاجية عموما بأنها القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات، كما تعرف بأنها النسبة بين المخرجات (الائتمان) والمدخلات (الموارد المستخدمة في العملية الائتمانية) ويختلف الائتمان باختلاف التكنولوجيا وكفاءة العملية الإنتاجية وباختلاف المحيط الذي يعمل فيه البنك.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي البنكي

يعتبر الأداء المالي من الأمور الهامة التي ينبغي على إدارة البنك مراعاتها وتتبع مسارها، حيث أنه يمكن البنوك من معرفة وضعيتها المالية في كل سنة وهل هي في تطور أو تدني، لذلك نجد المؤسسات الضخمة والرائدة تهتم بشكل كبير بأدائها المالي لتعظيم قدراتها المالية من أجل تحقيق أهدافها المرجوة.[3]

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي البنكي

يعد الأداء المالي مجال من مجالات الأداء في المؤسسات ومن بينها البنوك إلى تحقيقه، ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للأداء المالي كالآتي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها

[1] حسن تفاحة، **دور خصائص نظم المعلومات البنكية في تحسين الأداء المعرفي**، مجلة جامعة تشرين، المجلد 43، العدد02، 2021، ص225.

[2] **المرجع نفسه**، ص225.

[3] بوسعدية مسعود، **مرجع سابق**، ص87.

الشركة[1] لذلك يعرف على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية."[2]

وعرف الأداء المالي كذلك على أنه: "تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء".[3]

ويعرف كذلك بأنه: "العملية التي تشتق من خلالها مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بقصد اتخاذ القرارات".[4]

ومما سبق، يمكن تعريف الأداء المالي بأنه: "نجاح البنك في استخدام موارده المالية (أموال المستثمرين، أموال المودعين) استخداما أمثل وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف مجلس الإدارة وتحقيق عوائد على الأموال المستخدمة واتخاذ القرارات المناسبة".

الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي البنكي

يتسم الأداء المالي بالعديد من الخصائص التالية:[5]

– **أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو المؤسسات الناجحة:** فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

– **أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة:** فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي، وهي بذلك تنذر إدارة المؤسسة للعمل على معالجة الخلل.

– **أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة:** وذلك لبذل المزيد من الجهد لتحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

– **أداة للتعرف على الوضع المالي:** القائم في المؤسسة في يوم محدد أو لفترة زمنية معينة لجانب معين من أداء المؤسسة، أو أداء أسهمها في السوق المالي.

---

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثر على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010، ص 45.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، دار الوراق، الأردن، 2010، ص89.

[3] بوسعدية مسعود، **مرجع سابق**، ص88.

[4] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط02، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص03.

[5] محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص ص: 45–46.

– **التعبير الدقيق عن الأداء المالي للمؤسسة:** من خلال عبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة، حتى يتسنى للمؤسسات من تحديد مستوى أدائها المالي بدقة وفعالية.

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي البنكي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات المالية من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات،[1] وعليه يمكن بيان أهمية الأداء المالي في الجوانب التالية: [2]

– **تقيم ربحية المؤسسة وتحسينها:** لغرض تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم.

– **تقييم سيولة المؤسسة:** لغرض تحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بتواريخ استحقاقها.

– **تقييم تطور نشاط المؤسسة:** لغرض معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثمارها.

– **تقيم مديونية المؤسسة:** بغرض معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي.

– **تقييم تطور توزيعات المؤسسة:** بهدف معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.

– **تقييم تطور حجم المؤسسة:** لتزويد مستخدمي البيانات المالية بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يواجه البنك خلال قيامه بممارسة نشاطه العديد من المشاكل والصعوبات قد تعرقله في أداء وظائفه، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنك نجد: [3]

– **العوامل الداخلية:** وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء البنك والتي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل: الرقابة على التكاليف الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

---

[1] Amaud Thusrun, **Evaluation des entreprises: Technique de gestion**, Edition Economica, France, 2005, P23.

[2] بوسعدية مسعود، **مرجع سابق**، ص 89.

[3] حيدر يونس الموسوي، **البنوك الإسلامية: أدائها وأثارها في سوق الأوراق المالية**، دار اليازوري، الأردن، 2012، ص58.

– **العوامل الخارجية:** يواجه البنك مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر على أدائه المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط للتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل الأزمات المالية التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات، القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق السياسات المالية والاقتصادية ككل للدول.

المطلب الثالث: مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي البنكي

خصص هذا المطلب لعرض أهم المؤشرات والنماذج التي ستستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

الفرع الأول: مؤشرات تقييم الأداء المالي البنكي

إن استخدام النسب والمؤشرات المالية لأغراض قياس وتقييم أداء البنوك قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار، إلى درجة يمكن معها القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء المنظمات ومراكزها المالية بدون استخدام النسب والمؤشرات المالية بصورة أو بأخرى.[1]

أولا: مؤشرات الربحية

الربحية عبارة عن علاقة بين الأرباح التي حققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتأتي أرباح البنوك من مصادر عديدة أهمها الائتمان، والربح هو الفائض أموال نتيجة طرح المصروفات من إيرادات عمليات البنك، وهناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس ربحية البنك نذكر منها ما يلي:[2]

1–العائد على الأصول (ROA): يشير العائد على الأصول إلى بيان كفاءة إدارة البنك في استخدام موجوداته، ويعبر عنه:

العائد على الأصول= (صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الأصول)*100

2–العائد على حقوق الملكية (ROE): يشير العائد على حقوق الملكية إلى بيان العائد من الأرباح على حقوق الملكية: ويعبر عنه:

العائد على حقوق الملكية= (صافي الربح بعد الضريبة/حقوق الملكية)*100

[1] وائل صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي –أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن–**، دار وائل، عمان، الأردن، 2009، ص178.

[2] إبراهيم عبد الحليم عباده، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2008، ص178.

3-العائد على الأسهم (EPS): يشير إلى ربحية السهم من صافي الربح بعد الضريبة الذي حققه البنك، ويعبر عنه:

العائد على السهم= (صافي الربح بعد الضريبة/الأسهم المكتتب فيها)*100

ثانيا: مؤشرات السيولة

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات البنكية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة بالغة الأهمية لإدارة البنك والمودعين والملاك والمقرضين، إذ يتوجب على البنوك توفير جزء من مواردها يكون في شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من المودعين قد يعجز البنك المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الإقراض والاستثمار، وهناك العديد من مؤشرات السيولة من أهمها:[1]

نسبة الاحتياطي القانوني= (الأرصدة لدى البنك المركزي/إجمالي الودائع)*100
نسبة السيولة القانونية= (النقدية+شبه النقدية/إجمالي الودائع)*100
نسبة النقدية إلى إجمال الموجودات= (النقدية+المستحق على البنك/إجمالي الموجودات)*100

ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس المال

تبين ملاءة رأس المال في أي بنك مدى توافر الأموال المواجهة لاحتياجات البنك من الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي بنك يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين، وتبوب نسب ملاءة رأس المال إلى أنواع عدة أهمها:[2]

نسبة حق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية= (حق الملكية/الاستثمار في الأوراق المالية)*100
نسبة حق الملكية إلى الموجودات= (حق الملكية/إجمالي الموجودات)*100
نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض الممنوحة= (حق الملكية/القروض الممنوحة)*1000
نسبة حق الملكة إلى الودائع= (حق الملكية/الودائع)*100

رابعا: جودة الأصول الائتمانية (أداء الائتمان)

مخاطر الائتمان هي واحدة من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. وقد ينشأ الفشل بسبب عدم رغبة العميل بسداد ديونه أو تراجع الوضع الاقتصادي...إلخ، وقد تم تصميم إدارة مخاطر البنوك المعالجة لجميع هذه القضايا، وفي حين يتوقع أن تتحمل البنوك بعض القروض والخسائر السيئة في أنشطة الإقراض

[1] بودور أيوب، **تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص ص:44-45.

[2] **المرجع نفسه**، ص45.

فإن أحد الأهداف الرئيسية للبنك هو الحد من هذه الخسائر ويقوم الاداء الائتماني بتقييم المخاطر المرتبطة بمحفظة أصول البنك، أي نوعية القروض التي يصدرها البنك ويمكن استخدام عدة نسب لقياس جودة الائتمان، ولكن ليست كل المعلومات عن القروض متاحة دائماً،[1] حيث أن القروض المتعثرة متاحة للبنوك الوطنية المحدودة وبالتالي تستخدم نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، إذ هذه النسبة إلى نسبة إجمالي القروض التي تم تخصيصها ولكن لم يتم خصمها، وهي نسبة مئوية من إجمالي القروض التي كانت إما في حالة تقصير أو قريبة من أن تكون في حالة تقصير، وبمجرد أن يكون القرض غير فعال فإن احتمالات أن تسدد بالكامل تعتبر أقل بكثير، ويجب النظر بعناية في مبيعات القروض المتعثرة حيث يمكن أن يكون لها العديد من الآثار المالية بما في ذلك التأثير على أرباح المؤسسة وخسائرها، والأوضاع الضريبية، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:[2]

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض= القروض المتعثرة/إجمال القروض

الفرع الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي

توجد العديد من النماذج التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك، نذكر من بينها نموذج العائد على حقوق الملكية والذي يعد النموذج الأمثل لتقييم الأداء الكلي للبنك عن طريق قياس مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك والعائد الذي يحققه ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة، بالإضافة إلى نموذج التقييم البنكي الأمريكيCAMELS ، حيث تعد هذه النماذج الأكثر استخداما في تقييم الأداء المالي للبنوك.

1–نموذج العائد على حقوق الملكية(ROE): لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل دافيد كول على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972، والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة، انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، بالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة،[3] والشكل رقم (1–1) يوضح هذا النموذج.

ومن خلال ما سبق وبالنظر إلى الشكل أعلاه يتبين لنا أن العائد على حقوق الملكية يمكن حسابه بطريقة أخرى وهي:

العائد على حقوق الملكية (ROE)=العائد على الأصولROA*مضاعف حق الملكية (الرافعة)EM

[1] غيلاني إيمان، **أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص12.

[2] عثماني شروق، بن الشيخ عائشة، **أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022، ص19.

[3] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص77.

حيث تفسر هذه العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، حيث يمكن للبنك إرجاع سبب انخفاض العائد على حقوق الملكية إما إلى العائد على الأصول أو إلى أثر الرافعة.

الشكل رقم(1–1): نموذج العائد على حقوق الملكية

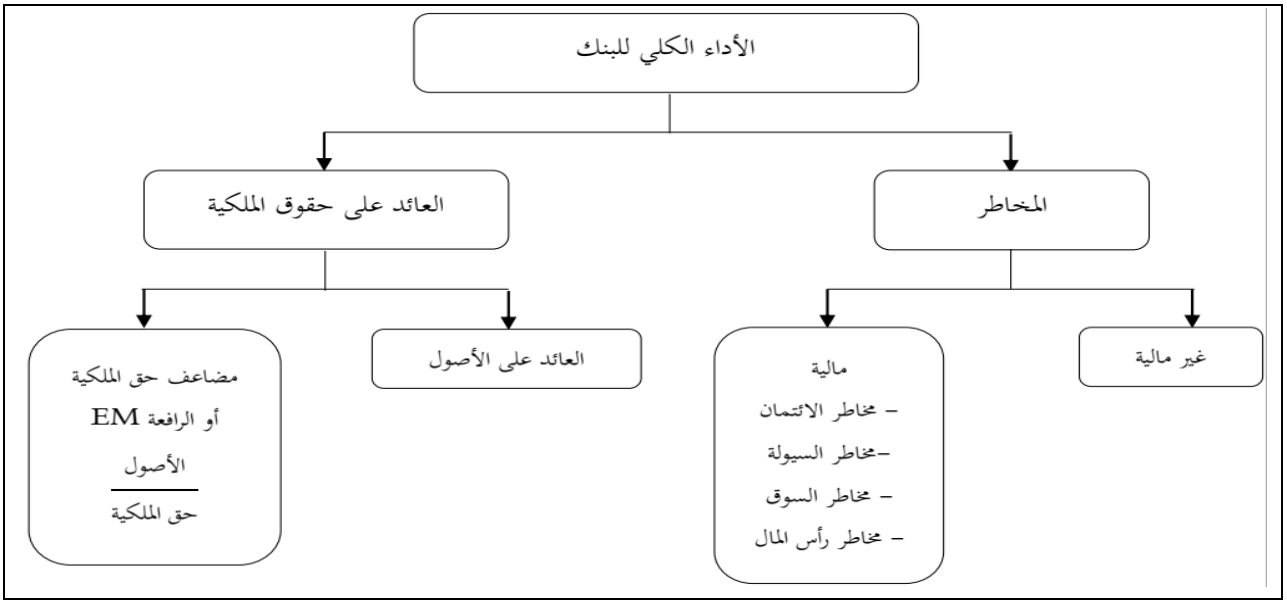

المصدر: طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 79.

2–نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): ظهر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر حديث للتغلب على العيوب التي ظهرت في المؤشرات المحاسبية التقليدية نتيجة تأثرها بالأرباح المحاسبية، ويعتبر بديلا لمؤشر الربح الذي يعتبر مؤشر داخلي للأداء، حيث قام الباحثين "ستيرن وستيوارت" بتقديم هذا النموذج، وتعرف على أنها القيمة المضافة من قبل الشركات أثناء ممارسة النشاط برأسمالها، أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال، ولقد قامت شركة سترن ستيوارت بتحديد القيمة الاقتصادية المضافة على أنها صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروح منه رأس المال، وتعطى العلاقة المبسطة للقيمة الاقتصادية المضافة كالتالي:[1]

القيمة الاقتصادية المضافة=صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة–(تكلفة رأس المال*رأس المال المستثمر)

3–**نموذج التقييم البنكي الأمريكي** (CAMELS): لقد عملت السلطات الرقابية بانتظام في الولايات المتحدة الأمريكية على تقييم الحالة المالية العامة لكل بنك والمخاطر المعينة التي يواجهها وذلك من خلال عمليات الفحص التي تقوم بها للتقارير الدورية، ويقوم المنظمون الفدراليون بتصنيف البنك وفقا لنظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية والذي يحتوي على خمسة أنواع عامة من الأداء تحت اسم CAMEL، حيث يشير كل

[1] بودور أيوب، **مرجع سابق**، ص49.

حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد، حيث يقوم على معايير رقابية تغطي خمس محاور رئيسية في البنك وهي:[1]:

–كفاية رأس المال.

– جودة الأصول.

– الإدارة.

– الربحية.

–السيولة.

ولقد أضيف مقياس سادس وهو حساسية مخاطر السوقSensitivity to marketrisk، وهكذا أصبح يطلق عليه CAMELS.

بعد حساب المقاييس السابقة وحساب المتوسط العام لها، يتم وضع رتبة البنك وفق مجالات تصنيف خاصة بكل رتبة، والجدول الآتي يبين رتب التصنيف ومجال كل رتبة بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة لكل رتبة:

الجدول رقم (1–1): درجات التصنيف وفق نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS

الرتبة	مجال التصنيف	تحليل الصنيف	الإجراءات اللازمة
1	1.4–1	قوي	موقف سليم من كل النواحي وبالتالي لا يتطلب اتخاذ أي إجراء رقابي.
2	2.4–1.6	مرضي	الموقف سليم نسبيا بفعل وجود بعض القصور لذلك يجب معالجة السلبيات.
3	3.4–2.6	معقول	يظهر نقاط القوة والضعف لذلك وجب رقابة ومتابعة مستمرة.
4	4.4–3.6	هامشي	هناك خطر قد يؤدي إلى الفشل لذلك وجب وضع برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية.
5	5–4.6	غير مرضي	الموقف خطير يتوجب رقابة دائمة

المصدر: بودور أيوب، **تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص 50.

يوضح الجدول السابق الرتب التي يصنف البنك من خلالها بناءا على مكونات النظام الأمريكي للتقييم، وهي موضحة كالآتي:[1]

[1] بودور أيوب، **مرجع سابق**، ص ص:50–51.

– **الرتبة الأولى:** أو درجة التصنيف القوية وتتراوح ما بين 1 و 1.4، لا تتطلب أي إجراءات.

– **الرتبة الثانية:** أو درجة التصنيف المرضية وتتراوح ما بين 1.6 و 2.4، وجوب معالجة السلبيات.

– **الرتبة الثالثة:** وهي درجة التصنيف المعقولة وتتراوح بين 2.6 و 3.4، تتطلب رقابة ومتابعة مستمرة.

– **الرتبة الرابعة:** درجة التصنيف الهامشية وتتراوح ما بين 3.6 و 4.4، تتطلب وضع برنامج إصلاح ومتابعته ميدانيا.

– **الرتبة الخامسة:** تسمى بدرجة التصنيف الغير مرضية وتتراوح ما بين 4.6 و 5، البنك في موقف خطير لذلك يتوجب رقابة دائمة.

المبحث الثالث: العلاقة بين مخاطر القروض وأداء البنوك التجارية

تم في هذا المبحث توضيح العلاقة بين مخاطر القروض (الائتمان) وأداء البنوك التجارية وهذه العلاقة تظهر في أثر مخاطر الائتمان وإدارتها على أداء البنوك بصفة عامة وأدائها المالية بصفة خاصة.

المطلب الأول: أثر مخاطر القروض على أداء البنوك التجارية

خصص هذا المطلب لعرض أثر مخاطر القروض على مصادر واستخدامات أموال البنك.

الفرع الأول: أثر مخاطر القروض على مصادر أموال البنك[2]

1–الأثر على حقوق الملكية للبنك: يؤدي تعثر القروض إلى زيادة المخاطر التي تنطوي عليها استخدامات البنك وضرورة الوفاء بالمعايير الرقابية مثل معيار ملاءة رأس المال تقتضي زيادة حجم الملكية لمقابلة الزيادة في الخطر، ونخص بالذكر خطر عدم انتظام السداد أو إمكانية عدم الوفاء، وفي حالة أخرى قد يعزف البنك ذو حزمة القروض المتعثرة عن توزيع أرباحه على المساهمين محاولا إياه إلى صيد المخصصات المجابهة لحالات التعثر تلك، ما ينعكس على إمكانية زيادة الاحتياطات بل وحتى احتمال انخفاضها ومحصلة هذا الانخفاض تتجلى على مستوى حقوق الملكية.

2–الأثر على الودائع البنك: الذي يحوز رصيدا من القروض المتعثرة يفقد ثقة مودعيه ويخسر قدرا من معاملاته معهم، وبديهيا، تتوالى السحوبات لتلك الودائع من مختلف القطاعات والشرائح، وتتراجع عمليات الإيداع سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية ذات الحساسية الأكثر لمثل هذه الحالات.

3–الأثر على مستحقات البنوك الأخرى على البنك: بزيادة حجم القروض المتعثرة على بنك ما تتدهور جدارته الائتمانية من جانب الائتمان المتاح له من قبل البنوك الأخرى التي تصبح على قدر من التشدد عند

[1] بودور أيوب، **مرجع سابق**، ص ص: 50–51.

[2] عثماني شروق، بن الشيخ عائشة، **مرجع سابق**، ص19.

طلب مثل هذه التسهيلات، ويواجه ذات الموقف حتى عند لجوئه للاقتراض من مستوى أعلى أي البنك المركزي (مقترض أخير).

الفرع الثاني: أثر مخاطر القروض على استخدامات البنك[1]

1-الأثر على الأصول السائلة: إن تزايد حجم القروض المتعثرة مع ثبات قيمة الودائع لدى البنك أو انخفاضها يقود إلى أزمة سيولة، كما أن تراجع دور البنك في دعم عملائه المتعثرين وإصلاح الخلل بهياكلهم التمويلية من جانب، ومن جانب أخر تضاؤل قدرته الإقراضية وفقدانه استقراره وسمعته لدى زبائنه، خاصة ما إذا تفاقمت مشكلة القروض المتعثرة، يشكل ذلك أكبر خطر على مسار البنك، إن لم تسنى له تسييره بعقلانية وتداركه في وقت قياسي.

2-الأثر على محفظة الأوراق المالية والاستثمارية: قد يتصرف البنك ذو القروض المتعثرة في بعض مكونات محفظة الأوراق المالية لديه، سواء كان ذلك بالبيع لتوفير السيولة اللازمة لإنقاض عملائه من تعثرهم، أو تقديم ضمان (السندات الحكومية) للاقتراض من البنك المركزي، أو الدخول في عمليات إعادة الشراء مثل اذونات الخزينة لتوفير السيولة الضرورية لتعويض ما قد يكون حدث من اختناق تعثر بعض العملاء.

3- الأثر على المستحق على البنوك: يؤدي تراكم القروض المتعثرة على مستوى البنك إلى سحب موجوداته لدى البنوك الأخرى لمجابهة طلبات السحب من المودعين، أو تقديم تمويلات إضافية لعملائه، الأمر الذي يشكل مؤثرا سلبيا لهذا الحساب سواء على مستوى البنوك المحلية أو البنوك الخارجية.

المطلب الثاني: أثر مخاطر القروض على الأداء المالي للبنوك التجارية

تعتبر مخاطر القروض (الائتمان) من العوامل التي تؤثر على سلامة البنوك، فمخاطر الائتمان تعتمد على نوعية الأصول التي تحتفظ بها البنوك، وجودة الأصول التي يملكها البنك تعتمد على التعرض لمخاطر محددة، حيث أن ربحية البنك تعتمد على قدرته على التنبؤ، وتجنب ومراقبة المخاطر، وأيضا تغطية الخسائر الناجمة عن المخاطر التي نشأت، وبالتالي عند اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد في توزيع الأصول، يجب على البنك أن يأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر على الأصول، فالائتمان هو أكبر استثمار للأصول وأكبر مصدر للدخل بالنسبة للبنوك، فإذا تعثر القرض فقدرة البنوك على تقديم قروض جديدة سوف تكون محدودة.[2]

[1] عثماني شروق، بن الشيخ عائشة، **مرجع سابق**، ص19.

[2] بن شنة فاطمة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص34.

وعليه إن استخدام تحليل مخاطر الائتمان يعتبر أمر أساسي لربحية البنك على مدى الطويل، وبتالي يجب أن تتم برامج الإقراض بشكل جيد وللتأثير على ربحية البنك بشكل إيجابي لأن الإدارة السيئة للائتمانيات هي أحد الأسباب الرئيسية لفشل البنك، وبدون التأثير الجيد لمخاطر الائتمان لا يمكن تحقيق أي ربح يؤدي إلى تحسين ربحية المؤسسات البنكية لذا يجب أن تكون هناك إدارة فعالة لمؤسسة الإقراض بحيث يجب الاهتمام ببعض التفاصيل التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي يمكن أن تظهر عندما يفشل العميل في الوفاء بالتزاماته في سداد القروض، والتي قد تؤثر سلبا على ربحية المؤسسات المالية مثل البنوك أو أي مؤسسة مالية أخرى، إذا إدارة مخاطر الائتمان هي ممارسة لتخفيف الخسائر من خلال فهم مدى كفاية رأس مال البنك واحتياطيات خسائر القروض في أي وقت وهي عملية لطالما كانت تمثل تحديا للمؤسسات المالية.[1]

فإدارة مخاطر الائتمان وظيفة متكاملة للمؤسسات المالية (خاصة البنوك)، حيث يتمثل العمل الرئيسي للبنوك التجارية في الإقراض وهذا يشكل خطر عدم السداد على هذه القروض، ويمكن أن يؤدي إلى التخلف عن سداد الائتمان على نطاق واسع إلى فشل البنوك وضعف استقرار النظام المالي، وأن العملاء يتخلفون عن سداد القروض التي أخذوها من البنوك في ذلك الوقت روجت للكساد العظيم في عام 1930، حيث أن ارتفاع القروض يقلل من هامش الربح من البنوك، ومن المتوقع وجود علاقة سلبية مع الربحية، وبدارسة حالة مخاطر الائتمان للبنوك الأمريكية في 1980 وتم الاستنتاج بأن أداء البنك خلال هذه الفترة كان ضعيفا بسبب محفظة قروضه التي كانت ذات نوعية منخفضة، اكتشفت دراستهم أيضا تأثيرا سلبيا قويا لمخصصات خسارة القروض على ربحية البنوك في 1980.[2]

وفي دراسة على بيانات 23 بنك تجاري في اليونان 1990–2002، وبتطبيق نموذج الانحدار الخطي، حيث تم استخدام العائد على الأصول كمتغير للربحية ونسبة احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض كمقياس الجودة الأصول، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير كبير وسلبي الجودة الأصول على ربحية البنوك. وهذا يتماشى مع النظرية القائلة بأن زيادة التعرض لمخاطر الائتمان مرتبطة بانخفاض الربحية، وهذا يشير إلى أن تحسين الربحية من خلال تحسين فحص ومراقبة مخاطر الائتمان.[3]

---

[1] حموية انفال، **أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023، ص09.

[2] ثويبة فردوس الصيد، جنة الفردوس خازن، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023، ص ص: 19–20.

[3] بن شنة فاطمة، **مرجع سابق**، ص35.

المطلب الثالث: تأثير إدارة مخاطر القروض على أداء البنوك التجارية

تؤثر إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية بشكل فعال من خلال العناصر التالية:[1]

– استخدام تحليل مخاطر الائتمان للتأكد من أن المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية أمر أساسي لربحية البنك على المدى الطويل، وربحية مؤسسات الإقراض تعتمد بشكل كبير على برامج الإقراض الخاصة بها.

– الإقراض هو أهم نشاط للمؤسسات المالية البنكية. لأنها تأخذ حصيلة كبيرة من أموال المؤسسات المالية (الوديعة) وتنتج أكبر حصة من إجمالي الإيرادات المتولدة من كسب الأصول بشكل إيجابي، لان سوء إدارة الائتمان تعتبر واحدة من الأسباب الرئيسية لفشل البنك كون ربحية البنك هي العامل الحاسم في نجاح المؤسسة أو فشلها.

– إدارة مخاطر الائتمان بشكل جيد تمكن من تحقيق أرباح تؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات البنكية، ولتفادي مخاطر الائتمان يجب أن تقوم مؤسسة الإقراض بتحليل بعض التفاصيل الهامة مثل: من هو العميل؟ ما هو النوع من الائتمان المطلوب؟ ما هي قدرته على سداد القروض الممنوحة؟ كيف سيسدد؟

كل هذه هي بعض من عناصر إدارة الائتمان الفعالة التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي يمكن أن تظهر عندما يفشل العميل في تسديد التزاماته (قروض الفوائد) تجاه البنك، والتي قد تؤثر على ربحية المؤسسات المالية مثل البنوك أو أي مؤسسة إقراض أخرى.

وان الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان ترتبط ارتباطا وثيقا بتطوير التكنولوجيا البنكية، والتي سوف تمكن من زيادة سرعة اتخاذ القرار وفي نفس الوقت تخفيض تكلفة السيطرة على مخاطر الائتمان، مما يتطلب توفر معلومات موثوقة حول التاريخ الائتماني للمقترض، لذا يجب على مكتب الائتمان أن يلعب دوراً هاماً في هذه الحالة، حيث تتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بالمقترض خلال الفترة بأكملها من إبرام اتفاقية القرض إلى الوفاء بها، والحاجة إلى مثل هذه الضوابط هي حقيقة أن ظروف العمل غالباً ما تكون غير قابلة للتنبؤ ويمكن أن تكون سلبية، وهذا قد يؤدي إلى التغييرات في الوضع المالي للمقترض وقدرته على سداد القرض. لذا يجب على البنوك ان تعمل باستمرار على تحسين إدارة المخاطر لمنع التدهور في جودة الأصول.

[1] غيلاني إيمان، **مرجع سابق**، ص ص: 12–13.

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل التطرق إلى القروض البنكية (الائتمان) وما يصاحبها من مخاطر التي تنتج عن عدم قدرة العميل عن سداد ديونه في الوقت المحدد، وهي الخسارة المحتملة التي تتعرض لها البنوك ما يعيق من تقدمها وعدم تحقيق أهدافها، وبما أن عمليات منح القروض هي المصدر الأساسي لربحية البنوك لذا يجب مواجهتها بتقنيات وطرق للحد منها وأيضا يمكن مواجهتها من خلال معالجتها، لذا يجب على البنوك التفكير في تنظيم قدراتها على مواجهة هذه المخاطر من أجل استرجاع مستحقاتها بهدف تحسين أدائه، حيث أن نجدا المؤسسات المالية تقوم دوريا بتقييم أدائها بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة لقياس وإصدار الأحكام حول وضعيتها المالية عبر مراحل تتمثل في جمع المعلومات وتحليلها باستخدام مؤشرات ونماذج مخصصة لبيان مدى تحقيق البنك لأهدافه وخططه الموضوعة سابقا، وذلك لربطها مع قيم ونسب مخاطر القروض التي تعرضت لها وبناءً عنها تتخذ أساليب وطرق حديثة لمجابهة كل المخاطر التي قد تخفض من أدائها مستقبلا.

الفصل الثانـي:

– دراسة تطبيقية لأثر مخاطر القروض على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة

تمهيد:

بعد عرض مختف المنطلقات الفكرية والنظرية لمخاطر القروض والأداء البنكي والعلاقة التي تربطهما في الفصل الأول، يعتبر هذا الفصل كدراسة تطبيقية لأثر مخاطر القروض على الأداء المالي (كبعد من أبعاد الأداء البنكي) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)، حيث تم في هذا الفصل إسقاط أهم المفاهيم النظرية التي تم عرضها في الفصل الأول على المعطيات الميدانية، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR".**
- **المبحث الثاني: قراءة في مؤشر مخاطر القروض ومؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة.**
- **المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.**

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع الحكومي وترقية العالم الريفي.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

فيما يلي سيتم عرض نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" –المؤسسة الأم– بشكل عام وعرض نشأة وكالة (904) بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة بشكل خاص.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" –المؤسسة الأم–

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82–106 الصادر في 11جمادى الأول 1402 هجري، الموافق لـ 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة البنكية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"، وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج ويعتبر عميله الشخص الطبيعي والمعنوي.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بنك شامل وجواري هو مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها في 13 مارس 1982، كما أنها يعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم، يعمل منذ نحو أربعين (40) سنة على تدعيم تنمية إقليمه ومشاريع عملائه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة والصناعات الغذائية والصيد البحري وتربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه من أجل تحقيق رضا العملاء بأكبر قدر ممكن، ويجند بنك "BADR" أكثر من 7000 موظف مع فريق يتكون من 1200 مكلف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و 39 مجمع استغلال جهوي موزعة عبر التراب الوطني؛ بالإضافة إلى نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان والسهولة والسرعة والفعالية.[1]

الفرع الثاني: نشأة وكالة (904) بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة

أنشأت الوكالة رقم (904) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما سنتي 1984 و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" وكالة المسيلة (904).

وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

تعتبر وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة، وهي من ضمن 6 وكالات بولاية المسيلة، تعتبر الأول من حيث عدد العمال كما يوضحه الجدول رقم (2-1)[1]، حيث بلغ عدد العمال بها 35 موظفا من بينهم 21 إطارا، 03 عمال تحكم و11 عاملا تنفيذيا. في حين احتلت وكالة بوسعادة المرتبة الثانية من حيث عدد العمال والذي بلغ 19 عاملا، وتأتي في الأخير وكالة مقرة المنشأة حديثا.

الجدول رقم (2-1): عمال وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة

الرقم	الوكالات	الإطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	المجموع
01	**سيدي عيسى**	03	02	08	13
02	**المسيلة**	21	03	11	35
03	**بوسعادة**	02	05	12	19
04	**عين الملح**	03	01	07	11
05	**حمام الضلعة**	04	04	05	13
06	**مقرة**	01	03	03	07
المجموع		**34**	**18**	**46**	**98**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

فيما يلي سيتم عرض الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– المؤسسة الأم، والهيكل التنظيمي لوكالة (904) بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة، بالإضافة إلى هيكلة المكلفين بالقروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR".

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي العام بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" –المؤسسة الأم–

يركز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني وهذا من أجل خدمة عملائها أينما كانوا حيث بلغ عددها حوالي 290 وكالة ولكل وكالة

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" وكالة المسيلة (904).

فروع والتي تتولى مهمة تنظيم وتسيير الوكالة، تضم تركيبة البنك مديريات مركزية مختلفة حسب القطاعات وهذا ما يوضحه الهيكل التالي:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" المؤسسة الأم

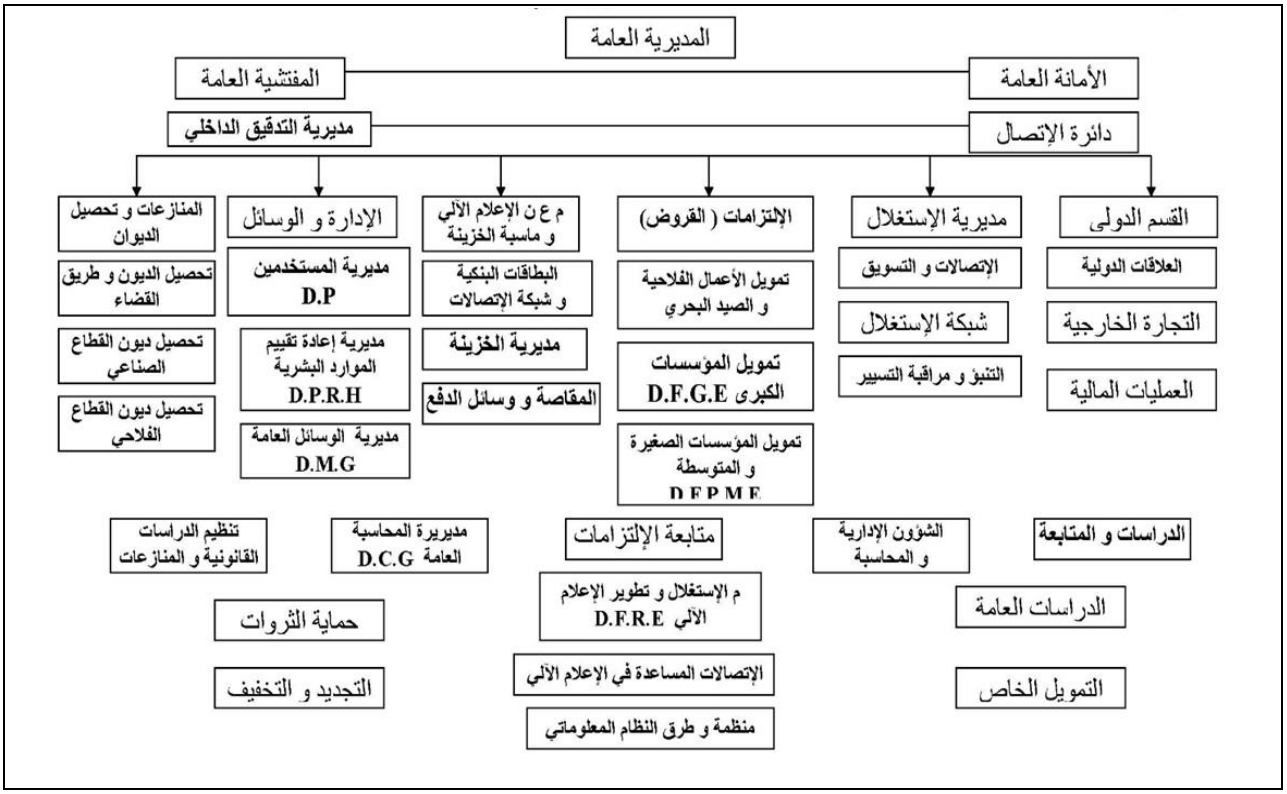

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك.

الفرع الثاني: تنظيم وكالة (904) بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1-المديرية: يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2-نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR وسائله وأعماله سيرا عاديا.

3-الأمانة العامة: السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من كباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر وارد.

4-وظيفة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات،

إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب العميل إلى حساب المورد في الخارج.

5-وظيفة الصندوق: تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

- **فرع الشيك:** يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب.
- **فرع التمويل:** يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.
- **غرفة المقاصة:** في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن العميل يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6-وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

7-وظيفة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للعميل بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

8-وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- الإشراف على غلق الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته.
- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.
- متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- الإشراف على دراسة وقسمة التركات.
- تبليغ الإنذارات عن طريق المحضر القضائي.

9-وظيفة الاستغلال: تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).

10-وظيفة المراقبة والميزانية: هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات، والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

وفيما يلي عرض الهيكل التنظيمي لوكالة (904) بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة:

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لوكالة (904) بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة

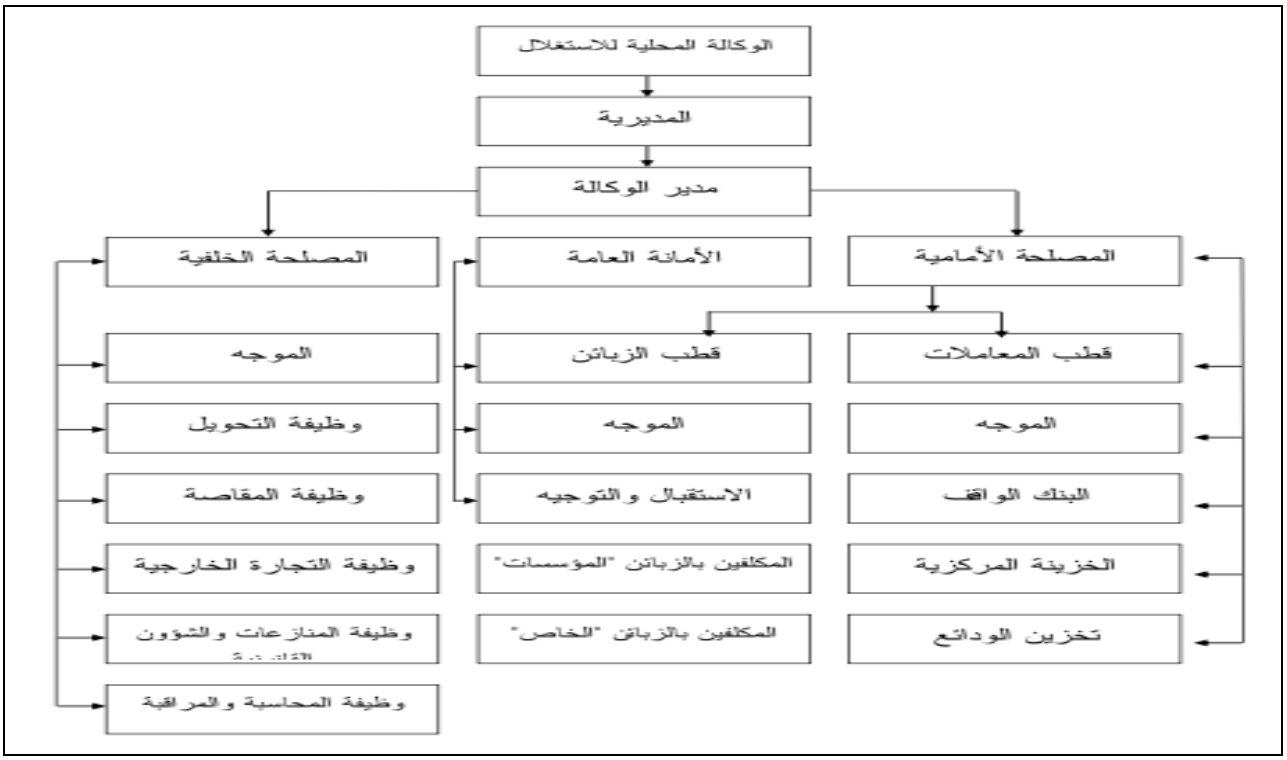

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك.

الفرع الثالث: هيكلة المكلفين بالقروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

يمثل المكلفون بالقروض الركن الأساسي في البنك وذلك بالنظر للوظيفة الحساسة التي يقومون بها في تنمية الاقتصاد الوطني، وكذا تشجيع القطاعات الحيوية ومختلف النشاطات الاقتصادية من خلال قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض ولا سيما المادة 144 منه والتي تنص على" أن الوظيفة الأساسية للبنوك، بمختلف أنواعها هي استقبال ودائع الجمهور ومنح القروض، ولأجل هذا تم هيكلتهم بما يسمح لهم بممارسة عملهم بطريقة فعالة ليكون عملهم وفيا تم تكليف 5 أشخاص بمكتب المكلفين بالقروض مقسمين كالتالي:

- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالدعم الفلاحي.

- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بأحكام الإعانة.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الإمضاء).
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الصندوق).

حيث أنه في القروض الكلاسيكية طالب القرض يتصل بصفة مباشرة بالمكلفين بالقروض، أما فيما يخص القروض بأحكام الإعانة والدعم الفلاحي فطالب القرض يلجأ إلى مؤسسات أخرى وسيطة مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة لطلب القرض.

الشكل رقم (2-3): هيكل المكلفين بالقروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

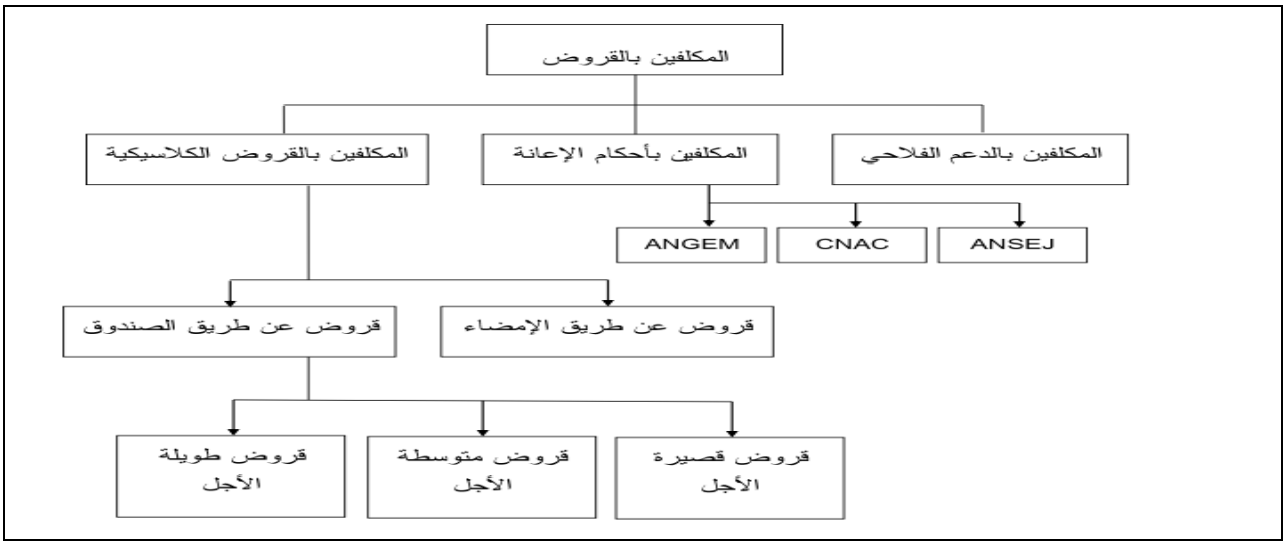

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك.

المطلب الثالث: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

لأي بنك تجاري مجموعة من المهام يقوم بها وأهداف يسعى إلى تحقيقها، وعليه خصص هذا المطلب لعرض مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" والأهداف المرجو تحقيقها.

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

توجد العديد من المهام التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"، منها:

1-بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بنك تجاري: مثله مثل البنوك التجارية الأخرى بإمكانه:

- فتح الحسابات لأي شخص قادر ويتمتع بالأهلية.
- معالجة عمليات البنك "قروض، صرف، خزينة"
- القيام بجمع ودائع التوفير والادخار.
- فتح ودائع متوسطة أو طويلة الأجل.

– التعامل ببطاقات الاعتماد.

– تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

2–بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" وسيلة للمراقبة: يقوم بمراقبة مدى مطابقة التدفقات المالية للمؤسسة مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصايا السلطات المعنية وكذلك يتدخل دوريا في وضيعتها وتسييرها المالي، والمادة (04) من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هي التي تحدد مجالات تدخله، وتتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة في تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على مختلف إشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها في منح القروض، والمساهمة فيما يلي طبقا لسيادة الحكومة:

– تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

– ترقية النشاطات الفلاحية كما تزوده الدولة بقروض اخرى قصد ضمان التمويل.

3–بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بنك التنمية: تكمن أهميته في المشاركة في ترقية النشاطات الفلاحية والصناعية والخزفية، لهذا يجب اتباع الإجراءات للحصول على قروض الاستثمار وفق البرنامج المالي وتنفيذ للمخططات التنموية، كما يساهم في تنمية العالم الريفي خاصة الأطباء والصيادلة.

4–بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بنك للفلاحة: يقوم قوم بتخصيص تمويله لـ:

– مزارع القطاع الخاص.

– صناعة العتاد الفلاحي.

– السكن الريفي.

– مركز تنظيم الغابات.

– الصيد البحري وتربية المائيات.

– تعاونيات تسويق المنتجات الصناعية والزراعية.

– تمويل البرامج الريفية.

– مشاريع الري الصغيرة

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

تماشيا مع الوضع الاقتصادي الحالي وجب على المسؤولين إعادة النظر في طرق وأساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك والعمل على ترقية منتجاته وخدماته البنكية من أجل إرضاء العملاء والاستجابة لانشغالاتهم، لهذا قام بتلك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بجملة أعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عالي من الجودة للوصول إلى جعل البنك مؤسسة بنكية كبيرة

تتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية وأصبح بهذا يحظى بثقة الأعوان الاقتصاديين، وهذا ما فرض مكانته في الساحة البنكية، ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف البنك ما يلي:[1]

- إعادة تنظيم جهاز الإدماج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي وتجديد الثروة وعصرنتها.
- إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.
- الاقتراب من العملاء عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم.

غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تحقق ما لم يعمل البنك على:[2]

- رفع الموارد بأقل التكاليف.
- التسيير الدقيق للخزينة.
- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.
- السعي إلى تحسين علاقاته مع البنوك الأخرى لإنشاء سمعة طيبة عن طريق تسهيل المعاملات الخارجية مع الاعتمادات المستندية وغيرها من التعاملات.

المبحث الثاني: قراءة في مؤشر مخاطر القروض ومؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" وأهم فروعه بولاية المسيلة، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى بيان حجم القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة وبيان العناصر المشكلة لمؤشرات الأداء المالي للبنك محل الدراسة، بالإضافة إلى حساب مؤشر مخاطر القروض ومؤشرات الأداء المالي ذلك خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2021.

المطلب الأول: قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة

يبين الجدول رقم (2-2) تطور القروض الممنوحة والقروض غير المسددة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة خلال الفترة (2012-2021).

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" وكالة المسيلة (904).

[2] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" وكالة المسيلة (904).

الجدول رقم (2-2): تطور القروض الممنوحة والقروض غير المسددة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021) **الوحدة: د ج**

السنوات	إجمالي مبالغ القروض الممنوحة	إجمالي مبالغ القروض غير المسددة
2012	1 414 035.00	42 421.05
2013	1 484 280.00	445 284.40
2014	1 885 811.00	75 432.44
2015	2 018 392.00	70 643.72
2016	955 179.00	47 758.95
2017	1 899 519.00	56 985.57
2018	2 213 933.00	55 348.32
2019	2 464 021.00	123 201.05
2020	2 640 958.00	132 047.90
2021	2 051 397.00	82 055.88

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك.

ويمكن تمثيل تطور القروض الممنوحة والقروض غير المسددة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة للفترة (2012-2021) في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): تطور القروض الممنوحة والقروض غير المسددة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)

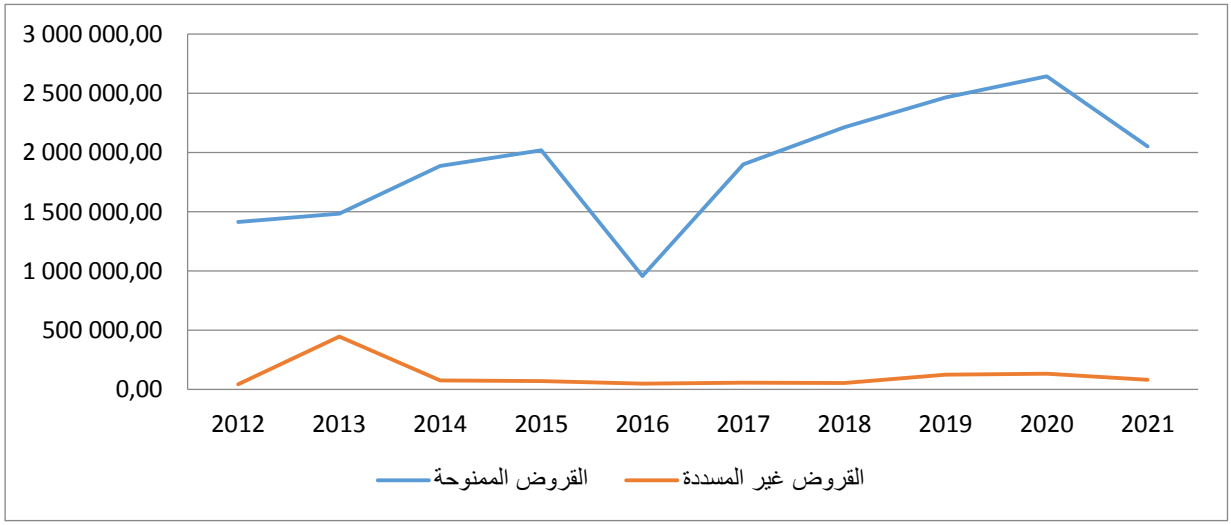

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-2).

يظهر من خلال الجدول والشكل أعلاه ارتفاع حجم القروض للفترة 2012-2015 وانخفاضها سنة 2016 لترجع وترتفع خلال الفترة 2017-2020 وهذا راجع لتوجه الدولة لدعم القطاع الفلاحي مع التذكير بأن معظم القروض موجهة للفلاحين، ما عدا في فترة الكورونا التي شهدت إنخفاضا في سنة 2021، أما عن نسبة القروض غير المسددة التي تقريبا نسبتها قليلة مقارنتة بالقروض الممنوحة وذلك لأن كل ملفات القروض تقريبا تمنح لفلاحين منتجين وتمر ملفاتهم عبر مديرية المصالح الفلاحية أي أنهم يملكون الإمكانات للتسديد ونشاطاتهم موسمية ومستمرة ويستفيد من صيغ القروض المتعددة مثل الرفيق والتحدي بعد تسديد القروض السابقة، إلا أن هذه القروض غير المسددة خلال الفترة 2012-2021 تعتبر عائقا للبنك وهذا مايعتبره البنك مخاطر القرض والذي قد يؤدي إلى انخفاض أدائه المالي، حتى وإن كانت النسب قليلة إلا أن البنك يفضل أن يسترجعها كلها بهدف تحسين أدائه.

المطلب الثاني: العناصر المكونة لمؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة

يوضح الجدول رقم (2-3) العناصر المكونة لمؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة للفترة (2012-2021).

الجدول رقم (2-3): تطور العناصر المكونة لمؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021) **الوحدة: دج**

السنوات	النتيجة الصافية	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الأصول
2012	27 180	170 652	2 060 080
2013	30 238	193 696	2 185 131
2014	29 754	194 614	2 620 616
2015	29 538	224 452	2 719 881
2016	31 420	242 257	2 843 371
2017	29 987	265 230	2 828 299
2018	35 832	288 240	3 082 299
2019	19 064	299 419	3 491 983
2020	23 048	320 743	3 440 274
2021	46 690	380 490	4 481 253

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك.

ويمكن تمثيل تطور العناصر المكونة لمؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة للفترة (2012-2021) في الآتي:

الشكل رقم (2-5): تطور مؤشرات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)

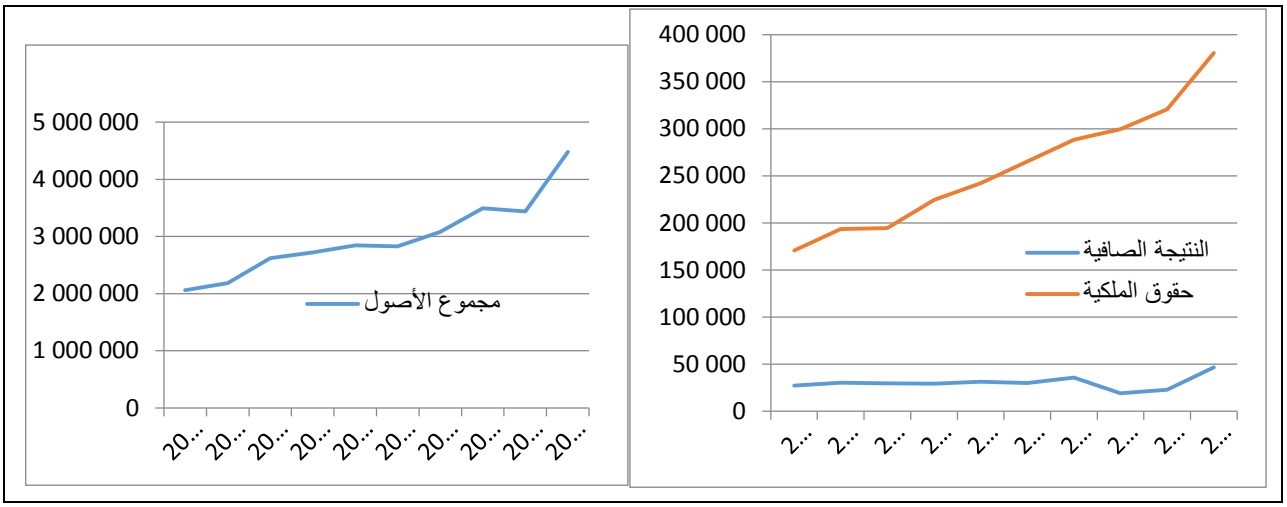

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-3).

من خلال بيانات الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ تطور مستمر لإجمالي أصول البنك بنسبة زيادة تقدر بـ117.52% لسنة 2021 مقارنة بسنة 2012 وهذا راجع إلى زيادة الودائع وتوظيفها كقروض، مع وجود تراجع طفيف في كل من سنة 2017 و خاصة 2020 ذلك يرجع إلى أزمة جائحة كورونا (COVID-19) التي أثرت بشكل سلبي على هاته الزيادة في حين أن حقوق الملكية عرفت نمو مستمر طيلة فترة الدراسة.

كما ان النتيجة الصافية عرفت تذبذبا واضحا طيلة فترة الدراسة، لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2021 بـ 46690 ويقابلها أيضا أعلى قيمة لمجموع الأصول لنفس السنة بـ 253 481 4 وأيضا بأعلى قيمة لحقوق الملكية بـ 490 380 ما يفسر بأن البنك قام وبدرجة كبيرة بتوظيف الودائع في شكل قروض ليحقق نموا كبيرا في الدخل الصافي مقارنة بالسنوات السابقة.

المطلب الثالث: تطور متغيرات الدراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة

بما أن هذه الدراسة تتمحور حول دراسة أثر مخاطر القروض على أداء البنوك التجارية، وكذلك بإعتبار الأداء المالي مقياس من مقاييس أداء البنك، لذا تم استخدم مؤشرات الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) نظرا لتوفر بيانتها المالية في البنك محل الدراسة، فكانت متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

1-المتغير المستقل: وهو مخاطر القروض (CR)، والذي يساوي حاصل قسمة إجمالي مبالغ القروض غير المسددة إلى إجمالي مبالغ القروض الممنوحة.

2-المتغير التابع: وهو الأداء المالي، ممثلا بمؤشرين الأول العائد على حقوق الملكية (ROE) الذي يساوي حاصل قسمة النتيجة الصافية إلى إجمالي حقوق الملكية، والثاني العائد على الأصول (ROA) الذي يساوي حاصل قسمة النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول.

والجدول رقم (2-4) يوضح تطور متغيرات الدراسة (مؤشر مخاطر القروض ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة للفترة (2012-2021)، حيث تم حساب هذه المؤشرات بالاعتماد على الجدول رقم (2-2) والجدول (2-3).

الجدول رقم (2-4): تطور متغيرات الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)

السنوات	مخاطر القروض % (CR)	مؤشرات الأداء المالي	
		العائد على حقوق الملكية % (ROE)	العائد على الأصول % (ROA)
2012	3.00	15.93	1.32
2013	3.00	15.61	1.38
2014	4.00	15.29	1.14
2015	3.50	13.16	1.09
2016	5.00	12.97	1.11
2017	3.00	11.30	1.06
2018	2.5	12.43	1.16
2019	5.00	06.37	0.55
2020	5.00	07.19	0.67
2021	4.00	12.27	1.04

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك.

ويمكن تمثيل تطور تطور مؤشر مخاطر القروض ومؤشرات الأداء المالي المتمثل في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة للفترة (2012-2021) في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-6): تطور متغيرات الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)

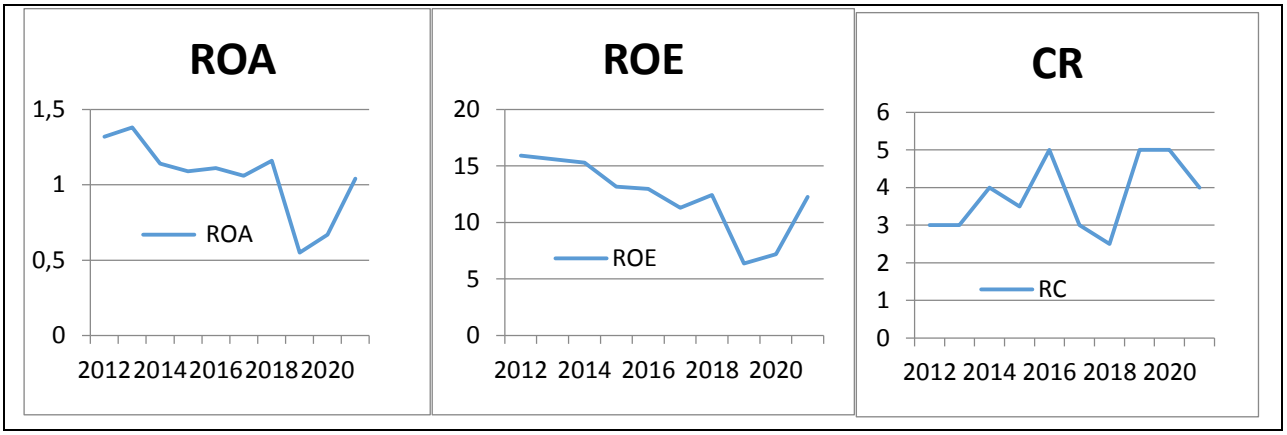

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-4).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ تذبذبا مستمرار لمخاطر القروض طيلة فترة الدراسة (2012-2020) حيث أن هذه النسبة لم تتجاوز 5% خلال هذه الفترة ما يبين كفاءة إدارة المخاطر بالبنك محل الدراسة في القدرة على التقليل من هذه المخاطر إلى ادنى مستوياتها.

كما يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية شهد أيضا تذبذبا خلال الفترة (2012-2019) ليسجل أدنى نسبة له سنة 2019 ربما يرجع ذلك لجائحة كورنا أو تقليل البنك من استثمار أمواله الخاصة خوفا من مخاطر عدم السداد، ويلاحظ أيضا في مؤشر العائد على الأصول شهد هو الأخر ثبوت نسبيا خلال الفترة 2012-2018 لينخفض سنتي 2019 و2020 هذا يدل على عدم التوظيف الأمثل للبنك لأصوله وأيضا أثر أزمة كورنا وما صحبها من مخاطر القروض المرتفعة خلال هذه السنوات، وبرغم كل ذلك نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يتأثر بنسبة كبيرة وهذا راجع لإعتماده بشكل واضح على أمواله الخاصة في إستثمار وإحتجازه المستمر لإحتياطي الأرباح مما يقلل تعرضه لمخاطر القروض.

والجدول الموالي يبين التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (2-5): التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
CR	10	3.80	0.95	2.50	5
ROE	10	12.32	3.28	6.37	15.93
ROA	10	1.05	0.26	0.55	1.38

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) له أعلى قيمة للانحراف المعياري هي 3.28 وهي المسؤولة عن تشتت العينة من خلال أعلى قيمة لها والمقدرة 15.93 في بداية سنة 2012 وأدنى قيمة لها المقدرة بـ 6.37 في نهاية سنة 2019، كما نلاحظ أن مؤشر العائد على الأصول كانت له أقل انحراف معياري بقيمة 0.26 وبالتالي فهي المسؤولة إلى حد ما عن تمركز القيم عن وسطها الحسابي، حيث أقل كانت قيمة لهذا المؤشر بـ 0.55 لسنة 2019 وأعلى قيمة بـ 1.38 والمسجلة نهاية سنة 2013، أما بالنسبة لمؤشر مخاطر القروض (CR) بلغ الانحراف المعياري بـ 0.95 وبلغت أقل قيمة لهذا لمؤشر 2.50 سنة 2018 وأعلى قيمة لها والمقدرة 5 في السنوات 2016، 2019، 2020.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

في هذا المبحث تم تقدير نماذج الانحدار السبيط لاختبار فرضيات الدراسة بغرض معرفة أثر مخاطر القروض على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بالمسيلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2021.

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة

تم في هذا المطلب تقدير نماذج الدراسة، وبين الاختبارات الازمة للنموذج.

الفرع الأول: تقدير النموذج

يعتبر نموذج الإنحدار الخطي البسيط وفق طريقة المربعات الصغرى من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداما وانتشارا، حيث يهتم بتقدير العلاقة بين متغير كمي وهو المتغير التابع ومتغير مستقل واحد، وقد تم الاستعانة ببرنامج Eviews-9 لتقدير النموذج، بافتراض وجود متغير تابع ومتغير مستقل واحد فإنه يمكن صياغة معادلة النموذج كالآتي:

$$Y=\beta_0 + \beta X + e_i$$

- **Y:** المتغير التابع.
- β_0**:** الحد الثابت للمتغير التابع.
- X**:** المتغير المستقل.
- β**:** قيمة معلمة الميل الحدي للمتغير المستقل.
- e_i**:** المتغير العشوائي وهو يتضمن المتغيرات الأخرى وخطأ التقدير.

وفيما يلي التعريف بنماذج أثر مخاطر القروض على الأداء المالي:

أولا: نموذج مخاطر القروض–العائد على حقوق الملكية

$$ROE=\beta_0 + \beta(CR) + e_i$$

- **ROE:** العائد على حقوق الملكية.
- β_0: الحد الثابت للعائد على حقوق الملكية.
- **CR:** مخاطر القروض.
- β: قيمة معلمة الميل الحدي لمخاطر القروض.
- e_i: المتغير العشوائي وهو يتضمن المتغيرات الأخرى وخطأ التقدير.

ثانيا: نموذج مخاطر القروض–العائد على الأصول

$$ROA=\beta_0 + \beta(CR) + e_i$$

- **ROA:** العائد على الأصول.
- β_0: الحد الثابت للعائد على الأصول.
- **CR:** مخاطر القروض.
- β: قيمة معلمة الميل الحدي لمخاطر القروض.
- e_i: المتغير العشوائي وهو يتضمن المتغيرات الأخرى وخطأ التقدير.

الفرع الثاني:اختبار النموذج

يتم اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية لتتم الموافقة عليه أو رفضه.

1–اختبار معلمات النموذج اقتصاديا: ذلك وفقا لمعايير النظرية الاقتصادية حيث يتم مقارنتها مع إشارات المعلمات المقدرة، فإذا توافق المعلمات المقدرة مع ما تقره النظرية الاقصادية، يتم قبول النموذج، أما في الحالة العكسية يتم رفض النموذج.

4–اختبار فيشرF: يختبر هذا الاختبار النموذج ككل، أي أنه يوضح جوهرية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبدوره يعتمد هذا على فرضين: الفرضية الصفرية التي تفترض عدم جوهرية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أما الفرضية البديلة تنص على وجود علاقة جوهرية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبعد احتساب قيمة F يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجة الحرية ومستوى المعنوية 5%، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبمعنى آخر إذا كان مستوى المعنوية للقيمة F المحسوبة أقل من 5% ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن النموذج مقبول إحصائيا، ووجود علاقة جوهرية بين متغيرات النموذج.

3-اختبار إحصائية ستيودت t: حيث يعتمد هذا الاختبار على فرضين: الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أما الفرضية البديلة تنص على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،و بعد احتساب قيمة t يتم مقارنتة قيمتها المحسوبة مع قيمتها الجدولية عند درجة الحرية وعند مستوى معنوية 5%، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض الفرضية العديمة وتقبل الفرضية البديلة، وبمعنى آخر إذا كان مستوى المعنوية للقيمة t المحسوبة أقل من 5% يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه يكون للمعلمة المقدرة معنوية إحصائية، أي توجد علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

4-اختبار جودة التوفيق (R^2): يوضح معامل التحديد المعدل مدى تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل على المتغير التابع.

5-اختبار جودة النموذج باستخدام Durbin-Watson: ويتم ذلك بمقارنة الإحصائية بالاعتماد على الجدول الخاص بهذا الاختبار، فإذا كانت تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي يمكن القول بأن النموذج ذو جودة، ومن خلال حساب قيمة دربن واتسون للنموذج الأول والثاني للدراسة، تبين أن قيمة D-W للنموذج الثاني تقع في منطقة القبول وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي لأن قيمة D-W=1.37 تقع بين القيمتين DU=1.32 و2، في حين أن قيمة D-W للنموذج الأول تقع بين القيمة DU=1.32 و DL=0.879 وهي منطقة عدم التأكد. وبالتالي يمكن القول على أن النموذج الأول والثاني لا يعانيان من مشكلة الارتباط الذاتي وعليه فإن كلا من نموذجي الدراسة ذوا جودة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى

- **محتوى الفرضية الأولى:** يوجد أثر لمخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021).

لاختبار الفرضية الأولى سيتم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021).

الجدول رقم (2-6): تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر مخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig
الانحدار	35.223	1	35.223	4.561	0.065
البواقي	61.777	8	7.722		
الكلي	97.000	9			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews وSPSS.

يتبين من الجدول أعلاه أن متوسط المربعات لفروق البواقي بلغ 7.722 وهي قيمة تدل على الأخطاء العشوائية في نموذج الدراسة، وبلغت قيمة F المحسوبة 4.561 والقيمة الاحتمالية Sig المرافقة لها بلغت 0.065 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.1، هذا ما يدل على أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار الخطي البسيط لأثر مخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)، وعليه يتبين أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الأولى للتمكن من التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية من خلال تأثير مخاطر القروض عليه.

الجدول رقم (2-7): تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)

النموذج	(R)	(R^2)	المعاملات غير المعيارية		t المحسوبة	Sig
			B	الخطأ المعياري		
الحد الثابت	0.603	0.363	20.246	3.812	5.309	0.000
مخاطر القروض			-2.085	0.976	-2.135	0.065
المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية						

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews وSPSS.

من الجدول السابق يلاحظ أن معامل الارتباط يساوي 0.603 الذي يؤشر على الارتباط العالي الايجابي بين مخاطر القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.363 وهو قوة تفسيرية متوسطة تدل على أن مخاطر القروض بالبنك محل الدراسة يفسر ما نسبته 36.30% من التغيرات الحاصلة في

العائد على حقوق الملكية كمؤشر من مؤشرات الأداء المالي للبنك المدروس، أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة بهذا النموذج.

وقد بلغت قيمة الحد الثابت للنموذج 20.246 وهي قيمة كبيرة جدا للعائد على حقوق الملكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة خلال الفترة (2012–2021) عند انعدام مخاطر القروض نهائيا، حيث بلغت قيمة معلمة الميل الحدي لمخاطر القروض 2.085– وهي قيمة سالبة تشير إلى تأثير سلبي، بحيث أنه كلما كان زيادة في مخاطر القروض بالبنك محل الدراسة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة الطردية السلبية في العائد على حقوق الملكية للبنك المدروس بمقدار 2.085 درجة، وما يؤكد هذا الأثر السلبي قيمة t المحسوبة والتي بلغت 2.135– والقيمة الاحتمالية Sig المرافقة لها 0.065 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.1 والتي تشير إلى معنوية هذا الأثر السلبي، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى، وفق النموذج التالي:

$$ROE=20.246-2.085(CR)$$

وانطلاقا من التحليلات السابقة، تقبل الفرضية الأولى التي تنص على أنه: "يوجد أثر لمخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012–2021)"، هذا ما يعني صحة الفرضية الأولى.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية

– **محتوى الفرضية الثانية:** يوجد أثر لمخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– بولاية المسيلة للفترة (2012–2021).

من أجل اختبار الفرضية الثانية سيتم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012–2021).

يتضح من بيانات الجدول رقم (2–8) أن متوسط المربعات لفروق البواقي بلغ 0.035 وهي قيمة صغيرة جدا تدل على صغر الأخطاء العشوائية في نموذج الدراسة، وبلغت قيمة F المحسوبة 9.110 والقيمة الاحتمالية Sig المرافقة لها بلغت 0.016 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، هذا ما يدل على أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار الخطي البسيط لأثر مخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– في ولاية المسيلة للفترة (2012–2021)، وعليه يتبين أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الثانية للتمكن من التنبؤ بالعائد على الأصول من خلال تأثير مخاطر القروض عليه.

الجدول رقم (2-8): تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر مخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig
الانحدار	0.320	1	0.320	9.110	0.016
البواقي	0.281	8	0.035		
الكلي	0.602	9			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews وSPSS.

يوضح الجدول رقم (2-9) نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الأول.

الجدول رقم (2-9): تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– في ولاية المسيلة للفترة (2012-2021)

النموذج	(R)	(R^2)	المعاملات غير المعيارية		t المحسوبة	Sig
			B	الخطأ المعياري		
الحد الثابت	0.730	0.532	1.807	0.257	7.025	0.000
مخاطر القروض			-0.199	0.065	-3.018	0.016
المتغير التابع: العائد على الأصول						

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews وSPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط يساوي 0.730 الذي يؤشر على الارتباط القوي الايجابي بين مخاطر القروض ومعدل العائد على الأصول ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– في ولاية المسيلة للفترة (2012-2021)، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.532 وهو قوة تفسيرية عالية تدل على أن مخاطر القروض بالبنك محل الدراسة يفسر ما نسبته 53.20% من التغيرات الحاصلة في العائد على الأصول كمؤشر من مؤشرات الأداء المالي للبنك المدروس، أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة بهذا النموذج.

وبلغت قيمة الحد الثابت للنموذج 1.807 وهي قيمة كبيرة للعائد على الأصول ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة خلال الفترة (2012-2021) عند انعدام مخاطر القروض، حيث بلغت قيمة معلمة الميل الحدي لمخاطر القروض 0.199- وهي قيمة سالبة تشير إلى تأثير سلبي، بحيث أنه كلما كان زيادة في مخاطر القروض بالبنك محل الدراسة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة الطردية السلبية في

العائد على الأصول للبنك محل الدراسة بمقدار 0.199 درجة، وما يؤكد هذا هذا الأثر السلبي قيمة t المحسوبة والتي بلغت 3.018- والقيمة الاحتمالية Sig المرافقة لها 0.016 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.1 والتي تدل إلى معنوية هذا الأثر السلبي، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية، وفق النموذج التالي:

$$ROA=1.807-0.199(CR)$$

وانطلاقا من التحليلات السابقة، تقبل الفرضية الثانية التي تنص على أنه: "يوجد أثر لمخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)"، هذا ما يعني صحة الفرضية الثانية.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بولاية المسيلة –الجزائر– لبيان أثر مخاطر القروض على الأداء المالي في البنك محل الدراسة، من خلال تحليل البيانات المالية للبنك محل الدراسة بكل وكالاته الستة للفترة (2012–2021) وباستخدام الانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على برنامج Eviewsالإصدار 09، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي لمخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– في ولاية المسيلة للفترة (2012–2021).

الخاتمة

الخاتمة

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على البنوك التجارية باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، مما جعل هذه البنوك أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك من خلال تحسين أدائها بزيادة عوائدها والتخفيف من مخاطر القروض (الائتمان) التي تواجهها، كما أن هذه الأخيرة أصبحت مفهوما لصيقا وملازما للعمليات البنكية لا سيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة الأمر الذي جعل البنوك تبحث عن آليات وأساليب للسيطرة على هذه المخاطر عند مستوى يضمن لها عوائد مقبولة، وبناءً على ذلك تم إسقاط الجانب النظري لمخاطر القروض والأداء المالي على الواقع التطبيقي، بحيث تمت دراسة أثر مخاطر القروض على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بوكالاته الستة في ولاية المسيلة للفترة (2012–2021)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات والأفاق المستقبلية، يتم ذكرها في الآتي:

أولا: النتائج

– تشكل القروض البنكية في معظم البنوك التجارية الجزء الأكبر من نشاطاها.

– تحظى مخاطر القروض "الائتمان" وإدارتها بالاهتمام الأول من قبل البنوك التجارية والسلطات الرقابية نظرا لأن هذه القروض تشكل النشاط الكلي للبنك.

– يعد الأداة المالي المرآة التي تعكس مدى قدرة البنوك على الاستغلال الأمثل لمواردها.

– توجد العديد من المؤشرات والنماذج الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية على غرار العائد على حقول الملكية، العائد على الأصول، نموذج CAMELS.

– وجود أثر سلبي لمخاطر القروض على العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – **BADR**– في ولاية المسيلة للفترة (2012–2021).

–وجود أثر سلبي لمخاطر القروض على العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –**BADR**– في ولاية المسيلة للفترة (2012–2021).

ثانيا: الاقتراحات

– وجوب إدخال نظام معلومات متطور، والذي يساهم في توفير المعلومات اللازمة حول طالبي القرض ويسمح بالمتابعة المستمرة للقروض الممنوحة واتخاذ الإجراءات الملائمة لكل حالات عدم الدفع الممكنة.

– وجوب التزام البنوك التجارية بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية، والعمل على استحداث إدارة للمخاطر البنكية من ذوي الخبرة والاختصاص.

– ضرورة التعاون بين البنوك التجارية في منح القروض الضخمة طويلة الأجل وذلك توزيعا للمخاطر.

- وضع آليات مدروسة لتصنيف المخاطر الائتمانية داخل كل بنك تجاري بهدف تقليل مستوى عدم السداد من قبل العملاء المتعثرين.
- التوظيف الأمثل لموارد البنك في إستثمارات أقل خطورة.
- التركيز على منح القروض للفلاحين الحقيقين تماشيا مع سياسة الدولة الرامية لتحقيق الإكتفاء الذاتي.
- التركيز على التكوين الأمثل للموارد البشرية وإختيار الأفضل منها في لجان منح القروض.
- تعزيز جهاز الرقابة الداخلية على مستوى البنوك التجارية.

ثالثا: آفاق الدراسة

- إدخال متغيرات أخرى متعلق بمخاطر الائتمان وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية.
- التوسع في سنوات الدراسة لإجراء دراسة قياسية أفضل.
- إعادة إجراء الدراسة على البنوك الإسلامية لأن عملها يختلف عن عمل البنوك التجارية التقليدية.
- دراسة الأنظمة المعلوماتية للبنوك ودورها في معالجة مخاطر القروض.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

- حسين سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، مكتبة المجمع العربي، الأردن،2010.
- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- صلاح إبراهيم شحاتة، **ضوابط منح الائتمان البنكي من منظور قانوني بنكي**، دار النهضة العربية، 2012.
- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والبنوك**، ط02، دار الكتب، العراق، 1987.
- صلاح الدين السيسي، **القطاع البنكي والاقتصاد البنكي**، علام الكتب، القاهرة، مصر، 2003.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط05، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
- طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- بوسعدية مسعود، بلفيطح ريمة، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية**، دار المتنبي، المسيلة، الجزائر، 2023.
- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثر على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010.
- منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، ط04، المكتب العربي، الإسكندرية، مصر، 1999.
- شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
- كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة المخاطر**، دار الرمال، الأكاديميون للنشر، عمان، الأردن، 2018.
- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، دار الوراق، الأردن، 2010.
- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط02، دار وائل، عمان، الأردن، 2006.

- حيدر يونس الموسوي، **البنوك الإسلامية: أدائها وأثارها في سوق الأوراق المالية**، دار اليازوري، الأردن، 2012.
- وائل صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي –أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن–**، دار وائل، عمان، الأردن، 2009.
- إبراهيم عبد الحليم عباده، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2008.
- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

2-المقالات العلمية

- أفراح رشيد شندل، **دور الاستثمار القرض وتبني المخاطرة في الأداء البنكي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد02، العدد12، 2022.
- إكرام الياسري، عواد خالدي، **انعكاس المقدرات الجوهرية على الأداء البنكي في ضوء بطاقة العاملات المتوازنة**، مجلة أهل البنت، العدد16.
- أمينة بن جدو، فؤاد طاوي، **التسويق البنكي كآلية لتحسين أداء البنوك التجارية من وجهة نظر الموظفين**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد07، 2018.
- بابكر محمد الجزولي وآخرون، **أثر الرقابة المالية على تقويم أداءالبنوك التجارية السودانية**، مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية، العدد02، 2016.
- حسن تفاحة، **دور خصائص نظم المعلومات البنكية في تحسين الأداء المعرفي**، مجلة جامعة تشرين، المجلد 43، العدد02، 2021.
- سمية أحمد ميلي، حسين بلعجور، **محاسبة التسيير ودورها في قياس وتقييم الأداء بالتطبيق على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد10، العدد16، 2016.
- عيادي محمد، جبوري محمد، **أثر مخاطر القروض على كفاءة البنوك الجزائرية**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد07، العدد02 2023 .
- لوراتي إبراهيم، **القروض البنكية وإجراءات منحها**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد32، العدد02.
- الهادي براي، **بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي**، مجلة الاقتصادية والتنمية، المجلد02، العدد01، 2014.
- يوسف خروبي، فؤاد صديقي، **القرض المتعثر وأثره على أداء البنوك التجارية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد03، 2021.

3-أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستيير، مذكرات الماستر

- الاء زياد ابداح، **أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والعلوم المصرفية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020.
- إبراهيم رياح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصاريف العامة في قطاع غزة**، مذكرة ماستر، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011.
- بن شنة فاطمة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
- بودور أيوب، **تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019.
- بوسعدية مسعود، **أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023.
- ثويبة فردوس الصيد، جنة الفردوس خازن، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023.
- حامة عائدة، محافظية نور جيهان، **أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2022.
- حموية انفال، **أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023.
- ظهير أمينة، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.

- عبد النور فالي، **إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل**، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
- عثماني شروق، بن الشيخ عائشة، **أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022.
- غيلاني إيمان، **أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.
- نوي فطيمة الزهراء، **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

4-الملتقيات العلمية

- مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، **مداخلة: تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، يوم 05 نوفمبر 2010، جامعة تلمسان، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdelaziz Salah eddin. **The Use of CAMELS Model to Evaluate Banks**. Master's thesis. department of financial and accounting sciences. faculty of economic and commercial siences. and management sciences. university of mohamed boudiaf. m'sila. algeria. 2020.
- Amaud Thusrun. **Evaluation des entreprises: Technique de gestion**. Edition Economica. France. 2005.
- Azam Abdelhakeem et al. **The Impact Of Credit Risk Management On The Financial Performance Of Banking Sector In Sudan**. Academy Of Accounting And Financial Studies Jornal. Vol 25.2021

الملاحق

الملحق رقم (01): مخرجات برنامج Eviews

Mean	3.800000	1.052000	12.32200
Median	3.750000	1.100000	12.97000
Maximum	5.000000	1.380000	15.93000
Minimum	2.500000	0.550000	6.370000
Std. Dev.	0.948683	0.258577	3.282945
Skewness	0.197531	-0.850329	-0.785479
Kurtosis	1.572474	2.809667	2.459959
Jarque-Bera	0.914127	1.220194	1.149813
Probability	0.633140	0.543298	0.562758
Sum	38.00000	10.52000	123.2200
Sum Sq. Dev.	8.100000	0.601760	96.99956
Observations	10	10	10

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 06/17/24 Time: 19:55
Sample: 2012 2021
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-0.198889	0.065892	-3.018385	0.0166
C	1.807778	0.257318	7.025450	0.0001

R-squared	0.532455	Mean dependent var	1.052000
Adjusted R-squared	0.474012	S.D. dependent var	0.258577
S.E. of regression	0.187533	Akaike info criterion	-0.332864
Sum squared resid	0.281350	Schwarz criterion	-0.272347
Log likelihood	3.664319	Hannan-Quinn criter.	-0.399251
F-statistic	9.110645	Durbin-Watson stat	1.371470
Prob(F-statistic)	0.016600		

Dependent Variable: ROE
Method: Least Squares
Date: 06/17/24 Time: 19:55
Sample: 2012 2021
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-2.085309	0.976393	-2.135727	0.0652
C	20.24617	3.812936	5.309865	0.0007

R-squared	0.363125	Mean dependent var	12.32200
Adjusted R-squared	0.283515	S.D. dependent var	3.282945
S.E. of regression	2.778862	Akaike info criterion	5.058817
Sum squared resid	61.77661	Schwarz criterion	5.119334
Log likelihood	-23.29408	Hannan-Quinn criter.	4.992430
F-statistic	4.561331	Durbin-Watson stat	1.150542
Prob(F-statistic)	0.065209		

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: الهادي اللقب: بوضياف

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 109810995041957 والصادرة بتاريخ: 2016.12.14

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

أثر مخاطر القروض على أداء البنوك التجارية الجزائرية
دراسة حالة بنك BADR وكالة المسيلة الفترة (2012-2021)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/19

الإمضاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: ..... اللقب: .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: .....

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

الإمضاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

رقم: ..... / .....

المسيلة في: 2024/03/05

إلى السيد المحترم: مدير المدرسة العليا للأساتذة (ENS) بوسعادة

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزء أساسي من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة – للطلبة المذكورين أدناه – على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	عوسنة وليد	109850995050290007	
2	بوضياف الهاجر	20049633	

عنوان البحث: أثر حوكمة الشركات على أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة .....

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	إدارة القسم (الختم والإمضاء)
نذير ياسين	M. AIT SI MAMMAR Sous Direc... Support	رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة